النهج الديمقراطي

ⵜⴰⵏⵀⵊⴰⴷⴷⵉⵎⵓⵇⵔⴰⵟⵉ

إلى الأمام من أجل الاشتراكية

■ العدد : 612 ■ من 3 الى 9 يوليوز 2025 ■ الثمن: 5 دراهم

جريدة أسبوعية تصدر كل **خميس** | المدير المسؤول: **جمال براجع** | مدير النشر : **الحسين بوسحابي** | رئيس التحرير: **التيتي الحبيب**

■ عبد المومن **شباري**
فقيد النهج الديمقراطي

الحسين اولحوس:

ضيف العدد

الرياضة في خدمة السياسات الطبقية الرسمية

واقع الرياضة المدرسية بالمغرب لا يمكنه أن يساهم في تطوير أعداد الممارسين والممارسات للرياضة بسبب الاختلالات التي يعرفها هذا المجال 15

أي حد بين نقد النظام القائم ونقد الشعب؟ 06

لماذا غاب الحراك النسوي الغربي عن دعم نساء الشرق الأوسط؟ 12

07 08 09

كلمة العدد:

أزمة الديمقراطية المخزنية وضرورة البديل الوطني الديمقراطي الشعبي

الديمقراطية في ظل النظام الاستبدادي المخزني السائد ببلادنا لا تحمل من الديمقراطية سوى الإسم. وهي «ديمقراطية» هجينة ومشوهة تفتقر للقواعد الدنيا للديمقراطية التمثيلية بمفهومها الليبرالي النيابي فما بالك بمفهومها الديمقراطي الشعبي. صحيح أنها تتخذ بعض مظاهر الديمقراطية كوجود الدستور والانتخابات والمؤسسات التنفيذية والتشريعية والقضائية وغيرها، لكن هذه المظاهر تخفي الجوهر الأتوقراطي والطبيعة اللاديمقراطية للنظام السائد كما تظهر على حقيقتها في سياساته الطبقية القمعية والمفترسة في كافة المجالات وفي رسم الخريطة السياسية وتزوير الانتخابات وفرز مؤسسات فاقدة للمصداقية.

فالديمقراطية المخزنية أو «ديمقراطية الواجهة» نشأت وتطورت في ظل بنية رأسمالية تبعية متخلفة تشكلت في سياق تشكل نمط الإنتاج الرأسمالي التبعي في المغرب، وما رافق ذلك من تثبيت وترسيخ لركائز الاستبداد لضمان اندماج المغرب في السوق الرأسمالية وضمان مصالح القوى الامبريالية وعلى رأسها فرنسا ومصالح الكتلة الطبقية السائدة (البرجوازية الطفيلية والملاكون الكبار والمافيا المخزنية) المرتبطة عضويا بمصالح الامبريالية.

وتحت غطاء « ديمقراطية الواجهة» هذه عمل النظام المخزني على تكريس سلطته وتحكمه في كافة مفاصل الدولة ومؤسساتها المختلفة وفي الحياة السياسية عبر الإغلاق التام للحقل السياسي عبر تدجين واحتواء النخب الساسية من جهة وقمع ومنع قيام أية معارضة سياسية حقيقية من جهة أخرى.

وتحت غطاءها أيضا مارس النظام جرائمه الفظيعة والرهيبة في حق الشعب المغربي من مجازر مروعة اثناء الانتفاضات الشعبية ومن اغتيالات واعتقالات سياسية في حق المناضلين/ات فيما يعرف بسنوات» الجمر والرصاص»، ومن نهب وسرقة لثروات البلاد وخوصصة ممتلكات الشعب و تكريس للتبعية عبر إغراق البلاد في المديونية وتعميم الفقر والهشاشة والبطالة والتهميش الاجتماعي والمجالي لدرجة أن المغرب أصبح يضرب به المثل عالميا في سوء وضعف التنمية بمختلف أبعادها وغياب الديمقراطية والحريات العامة.

فالديمقراطية المخزنية، إذن، ما هي سوى واجهة للاستبداد والفساد واستعباد واستغلال الشعب المغربي وحرمانه من حقه في تقرير مصيره. وقد أدرك الشعب المغربي بخبرته ووعيه حقيقتها مما جعله يقاطع الانتخابات المخزنية بنسب جد مرتفعة ويخوض النضالات تلو النضالات للدفاع عن مكتسباته والمطالبة بحقوقه، مما أدخل هذه «الديمقراطية المخزنية» في أزمة عميقة وجعلها تفتقد لأية شرعية أو مصداقية لدى الشعب المغربي.

فما البديل، إذن، ل»الديمقراطية المخزنية»؟

فمن الوهم الاعتقاد بدمقرطة النظام المخزني وتحويله عبر «الإصلاحات» إلى نظام ديمقراطي. فجوهره الاستبدادي والطبقي كممثل للكتلة الطبقية السائدة وللمصالح الامبريالية يحول دون ذلك. مما يجعل مهمة القطع معه ضرورة ومهمة تاريخية راهنة. والبديل هو بناء الديمقراطية الشعبية في أبعادها الشاملة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية...

إن بناء الديمقراطية الشعبية، كتجسيد لسلطة العمال والكادحين، ليست حلما أو شعارا منفصلا عن الواقع، وفي نفس الوقت ليست مهمة سهلة، بل هي سيرورة تتداخل فيها العوامل الذاتية المرتبطة بتنظيم وتأطير الطبقة العاملة والجماهير الشعبية وتوحيد نضال الطبقات الشعبية والقوى اليسارية والديمقراطية والحية بالعوامل الموضوعية المرتبطة بتطورات الصراع الطبقي على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية. بمعنى آخر أن بناءها يتطلب الانخراط الفكري والعملي في بلورة البديل الوطني الديمقراطي الشعبي من طرف جميع القوى المؤمنة بالتغيير الحقيقي الذي يقطع مع النظام القائم، وفي مقدمتها الحزب المستقل للطبقة العاملة.

إن التقدم في بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة/ حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين أصبح مهمة ملحة وعاجلة، بل وشرطا حاسما في تسريع عملية تشكيل جبهة الطبقات الشعبية الضرورية لتنظيم وقيادة النضال الشعبي لإنجاز مهام التحرر الوطني والديمقراطية والتقدم الاجتماعي.

■ عنوان الجريدة: 70 زنقة ماكس كدجو - رقم 12 - الطابق 5 - انفا الدار البيضاء ■ الهاتف: 0668671174 ■ ملف الصحافة : 6 ص 1995 ■ رقم الايداع القانوني: 1995 /104

السحب: Anteprima ■ annahjad@gmail.com • www.annahjaddimocrati.org

بيان المؤتمر الجهوي الثالث لحزب النهج الديمقراطي العمالي – جهة الدار البيضاء سطات

تحت شعار: «بلترة وتقوية وتصليب تنظيمنا بالجهة دعامة لبناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين»

انعقد يوم الأحد 29 يونيو 2025 بالمقر المركزي لحزب النهج الديمقراطي العمالي بالدار البيضاء، المؤتمر الجهوي الثالث لحزبنا بجهة الدار البيضاء سطات، في ظرفية دولية تتسم بتصاعد حروب الإبادة الدموية ضد شعوب المنطقة، وفي مقدمتها الشعب الفلسطيني ومحور المقاومة والممانعة في إيران ولبنان واليمن، وفي سياق إقليمي مطبوع بتكثيف الهجوم الإمبريالي والرجعي على الشعوب التواقة للتحرر، أما على المستوى الوطني، فقد انعقد المؤتمر في ظل تعمق الأزمة البنيوية للنظام المخزني، التي تتجلى في تفاقم كل مؤشرات الفشل السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي والبيئي، بفعل طبيعته اللاشعبية، وتبعيته الكاملة للمراكز الإمبريالية، وارتباطه العضوي بمصالح الكتلة الطبقية السائدة عبر آليات الاستغلال والاستبداد والتفقير.

وقد عرف المؤتمر نقاشا جديا ومسؤولا، تخللته مصادقة جماعية على التقريرين السياسي والمالي، وكذا على مشاريع الأوراق المطروحة على المؤتمرات والمؤتمرين، وانتهى إلى أن جهة الدار البيضاء سطات تمثل واجهة مركزية للتناقضات الطبقية، وساحة استراتيجية للصراع من أجل التغيير الجذري، وفي تشخيصه للوضع الجهوي وقف على:

الإجهاز على الخدمات العمومية: حيث أصبح تسليع التعليم واقعا مفروضا بفعل سياسة الخوصصة والتخلي التدريجي عن المدرسة العمومية التي تعيش ترديا خطيرا في البنية التحتية، واكتظاظا مهولا في الأقسام، وخصاصا في الأطر، مما يعمق الهدر المدرسي، ويكرس الفوارق الطبقية، وبخصوص الصحة، تعاني المستشفيات والمراكز الصحية من ضعف التجهيزات وقلة الأطر، مما يدفع الفقراء رغم فقرهم نحو القطاع الخاص الذي يتنامى كالفطر، في ظل استمرار الفساد وغياب الرقابة وتفويت ممتلكات الشعب، وأما فيما يتعلق بالسكن، فالجهة تعرف ارتفاعا جنونيا في أسعار العقار، وتشريدا ممنهجا لساكني الأحياء الشعبية بدعوى إعادة الهيكلة، دون توفير بدائل حقيقية، ما يفاقم أزمة الكرامة والحق في السكن اللائق وخاصة مع الاعدادات لمونديال 2030.

أوضاع الطبقة العاملة والفلاحين: تعاني الطبقة العاملة من الاستغلال المكثف، وهشاشة الشغل، والطرد الجماعي، وغياب الحماية الاجتماعية، والتضييق على العمل النقابي، ويعيش الفلاحون الصغار، خصوصا في مناطق برشيد وسطات وبنسليمان والمحمدية، على وقع الجفاف، والديون، وغياب الدعم التقني والمادي، مما يفاقم الهجرة القروية والفقر البنيوي.

نهب الأراضي والهدم والتشريد: تعرف الجهة حملات ممنهجة لنزع الأراضي وتفويت العقارات العمومية لفائدة اللوبيات العقارية، وتهجير السكان قسرا، ما يؤدي إلى تفكيك النسيج الأسري والاجتماعي، وتنامي مظاهر التشرد والانحراف والهدر المدرسي.

استنزاف الثروات الطبيعية والتدهور البيئي: تتعرض الموارد الطبيعية (المقالع، الغابات، المياه الجوفية) للاستنزاف المفرط، دون مراعاة للمعايير البيئية أو مصالح الساكنة المحلية، مما يهدد التوازن البيئي والصحي للمنطقة.

أوضاع مهاجري إفريقيا جنوب الصحراء: يعيش المهاجرون من دول جنوب الصحراء في ظروف غير إنسانية، حيث يحرمون من الحق في السكن والعمل والصحة، ويتعرضون للاستغلال في القطاعات الهشة، في غياب تام لأي حماية قانونية أو إنسانية.

بناء على هذا التشخيص العميق، فإن المؤتمر الجهوي الثالث لحزب النهج الديمقراطي العمالي بجهة الدار البيضاء سطات يدعو إلى:

تقوية جبهة النضال الشعبي من خلال بناء أدوات التنظيم الذاتي للجماهير الشعبية، وتوسيع رقعة التعبئة من أجل التصدي للاستغلال والفساد والاستبداد.

فضح ومناهضة كل مظاهر القمع والفساد، والتضييق الممنهج على الحريات النقابية والسياسية والإعلامية، والتضامن مع كافة ضحايا الاستبداد.

تأكيد الموقف الثابت في دعم نضال الشعب الفلسطيني ورفض كل أشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني، وتأكيد مركزية القضية الفلسطينية كقضية تحرر وكرامة وحقوق شعب.

رص الصفوف وتوحيد جهود كل القوى التقدمية والديمقراطية واليسارية من أجل بلورة مشروع بديل، جذري، ديمقراطي، شعبي، قادر على تحقيق تحرر شعبنا من التبعية والاستبداد.

الجامعة الوطنية للتعليم FNE التوجه الديمقراطي:

لا بديل عن النضال لتنفيذ كل الاتفاقات

عقد المكتب الوطني للجامعة الوطنية للتعليم FNE اجتماعه العادي الجمعة 27 يونيو 2025 تناول خلاله بالنقاش والتحليل مجمل المستجدات التنظيمية والأوضاع العامة الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية في ظل مواصلة الحكومة الحالية هجومها الممنهج على القدرة الشرائية لعموم الشعب المغربي وتفكيكها للمرفق العمومي، وكذلك استمرار وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة في سياسة التخبط والعشوائية بخصوص تدبيرها للملف التعليمي باعتمادها مجموعة من التراجعات الممنهجة عن مضامين اتفاقي 10 و26 دجنبر 2023 والتزامات اللجنة التقنية إلى تاريخ انقلابها بعد لقاء 9 يناير 2025؛

إن ما أقدمت عليه الحكومة ووزارة التربية الوطنية من نكث للعهود والالتزامات المتفق عليها في إطار الحوار المركزي والقطاعي لا يمكن وصفه إلا بكونه انقلابا مكتمل الأركان على تعاقدات تم التوافق عليها بعد نضالات مريرة ومناورات وتسويفات في معالجة الملفات المطروحة وحراك تعليمي شكل لحظة فاصلة أجبرتهما على النزول إلى طاولة الحوار وإسقاط "نظام المآسي" والتجاوب جزئيا مع الملفات المطلبية لنساء ورجال التعليم؛

وإن انقلاب الوزارة على الاتفاقات والالتزامات وانفرادها المفضوح في تنزيل مراسيم وقرارات تنظيمية بشكل فوقي وتسلطي أفرغت الحوار القطاعي من محتواه الحقيقي وجعلته مجرد آلية للتسويف والمماطلة وغطاء لتمرير مخططات تراجعية معدّة سلفا، مما يفضح غياب الإرادة الحقيقية للتجاوب مع الملفات المطلبية للشغيلة التعليمية ولانتظاراتها في حل الملفات وجبر ضرر الفئات المتضررة، مما يؤكد أن الحكومة والوزارة الوصية تدفعان بالقطاع نحو انفجار جديد واحتقان غير مسبوق بقطاع التعليم نتيجة الإصرار على سياسات اللامبالاة والإذلال والتملص من تنفيذ الاتفاقات...

وأمام هذه المستجدات الخطيرة، فإن المكتب الوطني للجامعة الوطنية للتعليم FNE، وهو ينبه إلى ما ستؤول إليه الأوضاع العامة، فإنه:

1. يرفض جدريا وبشكل قاطع كل أشكال الالتفاف على اتفاقي 10 و26 دجنبر 2023 وتعهدات اللجنة التقنية إلى حدود لقاء 9 يناير 2025، ويعتبرها ملزمة وغير قابلة للتراجع ودون تأويل أو مماطلة؛

2. يحمل الحكومة ووزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة كامل المسؤولية السياسية والأجتماعية والأخلاقية عما ستؤول إليه الأوضاع مجددا داخل قطاع التعليم؛

3. يعتبر ما أقدمت وتقدم عليه وزارة التربية الوطنية على تمرير وتنزيل قوانين وقرارات بشكل انفرادي هو خرق سافر لمبدأ الحوار والتفاوض الجاد، ومخطط ممنهج وخطير لتمرير مراسيم تصفوية والتهرب من التنزيل السليم لمضامين ومقتضيات الاتفاقات المبرمة...

4. يعتبر ما تم الاتفاق حوله من الملفات خط أحمر وغير قابل للتراجع عنها:

1) ملف الزنزانة 10، تمتيع كل أساتذة السلم 9 والمرتبين حاليا في السلم 10 بخمس سنوات اعتبارية، وكل من استوفى 14 سنة في الدرجة الثانية يرقى إلى الدرجة الأولى مع احتساب السنوات التي تزيد عن 14 سنة كأقدمية في الدرجة الأولى.

2) التعويض التكميلي الأساتذة التعليم الابتدائي والاعدادي والمختصين

3) مراجعة عدد ساعات العمل لهيئة التدريس في الأسلاك الثلاثة،

4) التعويض الخاص للمساعدين التربويين (500) درهم صافية الوارد في اتفاق 10 دجنبر 2023

5) ضرورة رد الاعتبار للمتصرفين الأطر المشتركة ومتصرفي التربية الوطنية بإقرار نظام أساسي خاص لهم، وتمكينهم من تعويض تكميلي

6) أجرأة المادة 89، وجبر ضرر المتصرفين التربويين الإسناديين سابقا ضحايا الترقيات 2021 2022 و 2023، وتنفيذ المادة 77.

7) تمكين المكلفين خارج سلكهم الأصلي المقصيين من التكوين الخاص من الاستفادة من التكوين المادة (85)

8) التعويض عن العمل في المناطق النائية وتوفير السكنيات كما جاء في اتفاق 26 دجنبر 2023.

9) التعويض السنوي عن العمل بمدارس الريادة لجميع الفئات.

10) الإسراع بإخراج النظام الأساسي للمبرزين بدون لف أو دوران.

11) تسوية ما تبقى من ملفات الأساتذة العرضيين سابقا، والتسوية العاجلة لملفات أساتذة سد الخصاص ومنشطي التربية غير النظامية ومحاربة الأمية وأساتذة مدارس.كم،

12) ملف الدكاترة العاملين بقطاع التربية الوطنية: التسوية الشاملة للملف وتنفيذ التزامات اجتماع اللجنة التقنية بتاريخ 3 يناير 2025...

13) احترام الحق المشروع لجميع أطر الإدارة التربوية في الاستفادة من العطلة السنوية كاملة مدتها شهر كامل.

14) الإفراج عن ترقيات 2023 ومتأخرات الرتب ورتب وتعويضات المنتقلين بين الجهات

تابع 3

تيار الأساتذة التقدميين يدين مشاركة مؤسسات صهيونية في منتدى علم الاجتماع المعلن تنظيمه بجامعة محمد الخامس بالرباط

بقلق بالغ، تتابع السكرتارية الوطنية لتيار الأساتذة الباحثين التقدميين في النقابة الوطنية للتعليم العالي تداعيات الإعلان عن تنظيم المنتدى الخامس للجمعية الدولية لعلم الاجتماع (ISA) في جامعة محمد الخامس بالرباط من 6 إلى 11 يوليوز 2025، والذي أكد مشاركة أكاديميين يمثلون مؤسسات من الكيان الصهيوني متورطة في نظام الاستعمار الاستيطاني والفصل العنصري الصهيوني.

إن تيار الأساتذة الباحثين التقدميين في النقابة الوطنية للتعليم العالي يذكر ويؤكد أن جامعات الكيان الصهيوني هي شريكة وفاعلة استراتيجية في تكريس الاحتلال ومأسسة الأبارتهايد، من خلال توفير الغطاء الأكاديمي لسياسات التطهير العرقي، تطوير أدوات القمع والتجسس بالتعاون مع الجيش الصهيوني المحتل، استضافة قواعد عسكرية ومراكز أبحاث أمنية داخل مؤسساتها، التمييز العنصري المؤسس ضد الطلبة الفلسطينيين داخل الكيان الصهيوني، وتبرير الجرائم ضد الإنسانية وعلى رأسها التجويع والتقتيل والإبادة الجماعية الجارية في غزة.

إن استضافة هذا المنتدى على أرض المغرب بمشاركة أكاديميين من مؤسسات متورطة في هذه الجرائم، يسيء إلى صورة الجامعة المغربية، ويمس بمصداقيتها الأخلاقية والعلمية، ويضعها في موقع متواطئ مع مجرمي الحرب، وبالتالي، فإن السماح بهذه المشاركة يشكل تطبيعاً أكاديميا خطيرا، يتناقض مع الموقف التاريخي للشعب المغربي الرافض للتطبيع بكافة أشكاله، ويعد إنكارا صريحا لنداء المجتمع المدني الفلسطيني الذي يلقى دعما واسعا من الجامعات والنقابات التعليمية في الوطن العربي والعالم، والداعي إلى المقاطعة الأكاديمية والثقافية للكيان الصهيوني.

بناء على ما سبق، فإن تيار الأساتذة الباحثين التقدميين في النقابة الوطنية للتعليم العالي:

• يدين بشدة مشاركة أكاديميين من مؤسسات الكيان الصهيوني في المنتدى الخامس للجمعية الدولية لعلم الاجتماع، ويدعو إلى مقاطعته ما لم يتم إلغاء وسحب دعوات المشاركة من ممثلي هذه المؤسسات؛

• يدعو رئاسة جامعة محمد الخامس إلى احترام رمزية الجامعة التاريخية والعلمية، وإلغاء وسحب أي شكل من أشكال الدعم أو التورط في تنظيم منتدى تشارك فيه جهات أكاديمية صهيونية؛

• يدعو الجمعية الدولية لعلم الاجتماع (ISA) إلى مراجعة موقفها والتقيد بمبادئ العدالة الأكاديمية ومناهضة التواطؤ مع نظام الاحتلال والاستعمار، انسجاما مع بياناتها السابقة بشأن القضية الفلسطينية؛

• يؤكد أن الجامعة المغربية يجب أن تظل منحازة دون تمييز للقيم الكونية للحرية والكرامة والعدالة، وللحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها التحرر من الاحتلال، وحق العودة، وتفكيك نظام الأبارتهايد.

وأخيرا، في ظل السياق الإعلامي العالمي الذي يتم فيه تطبيع وتبرير الجرائم وتكميم أفواه المناهضين للظلم والصهيونية أيا كانت مشاربهم الفكرية والعقائدية، فإن تيار الأساتذة الباحثين التقدميين في النقابة الوطنية للتعليم العالي يجدد التأكيد أن الموقف الأخلاقي والنضالي للجامعة المغربية هو رفض كل أشكال التطبيع الأكاديمي، والاصطفاف إلى جانب الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية للكيان الصهيوني (PACBI)، كجزء من معركة إنسانية عادلة ضد الاستعمار والعنصرية.

عاش نضال الأساتذة الباحثين من أجل جامعة حرة، مستقلة، مناهضة للتطبيع

الحرية والمجد لفلسطين، والعار للتطبيع والمطبعين

السكرتارية الوطنية - الرباط، الأربعاء 25 يونيو 2025

بن جرير:

«هِمَمْ» تطالب بالافراج على شقيقي ياسين الشبلي والكف على مضايقة عائلته...

تتابع الهيئة المغربية لمساندة المعتقلين السياسيين «هِمَمْ» بقلق واستياء كبيرين خبر إيقاف شقيقي الشاب ياسين الشبلي الذي لقي حتفه بمقر مخفر الشرطة بابن جرير تحت التعذيب والاستعمال المفرط للقوة، وهما على التوالي سعيد الشبلي الذي تم نقله إلى المستشفى نتيجة مضاعفات صحية بسبب إجرائه لعملية جراحية يوم الاثنين الماضي ثم إعادته إلى مخفر الشرطة، وشقيقه أيمن الشبلي.

وحسب المعطيات الواردة من مدينة بن جرير فإن الاعتقال تم على الساعة الواحدة صباحا، ووقع فيما بعد التدخل بعنف لفك معتصم الأسرة المنظم أمام المحكمة الابتدائية بالمدينة، حيث تتشبث بمعرفة حقيقة ما جرى لابنها ياسين وترتيب الجزاء القضائي في حق من عذبوه، وعدم إفلات البعض منهم من العقاب، وإنصاف وجبر ضرر الأسرة المكلومة في فقدان ابنها.

إن الاعتقال المؤكد لشقيقي ياسين الشبلي، سعيد وأيمن يؤكد أن كل أعضاء أسرة الشهيد أصبحت مستهدفة بسبب تشبثها بمعرفة حقيقة ما جرى ومطالبتها بمحاكمة المعذبين والجلادين المفترض فيهم السهر على أمن وسلامة المواطنين وليس تعريضهم للتعذيب المفضي إلى الموت.

إن الهيئة المغربية لمساندة المعتقلين السياسيين «هِمَمْ» تعتبر هذا الاعتقال إجراء تعسفيا وتطالب بإطلاق سراح سعيد وأيمن الشبلي فوراً، والكف عن التضييق الممنهج الممارس على عائلة ياسين الشبلي على خلفية نضالها السلمي من أجل كشف الحقيقة وجبر ضررها وإنصافها وفق ما تنص عليه القوانين الوطنية ويكفله الدستور المغربي والمواثيق الدولية.

«هِمَمْ» : 27 يونيو 2025

تتمة 2

15) إدماج مربيات ومربي التعليم الأولي في الوظيفة العمومية وجعل حد للهشاشة داخل وزارة التربية.

16) تمتيع المفتشين المزاولين وفوجي 2022-2023 / 2024-2025 من مفتشي الشؤون المالية من سنتين جزافيتين .

17) تسريع ترقية التقنيين المرتبين في السلمين 8و9 الى السلم 10.

18) الأطر المختصة: رفض التماطل في تعاطي الوزارة مع مطالبها العالقة، والتنزيل المستعجل والإيجابي للمواد المرسوم 2.24.140؛

5. يعلن تضامنه المطلق مع الأستاذ مصطفى معهود الذي يخوض اعتصاما وإضرابا عن الطعام أمام الأكاديمية الجهوية بدرعة - تافيلالت احتجاجا على تعرضه المستمر للتضييق ، ويحمل الوزارة المسؤولية الكاملة فيما يتعرض له هذا الدكتور من تجاوزات خطيرة؛

6. يدين بشدة ما أقدمت عليه نيابة التعليم بمرس السلطان في الدار البيضاء، في خطوة مخزية، على حذف نص يتعلق باللاجئين الفلسطينيين من امتحان السنة السادسة ابتدائي واستبداله بآخر قبل ساعات من انطلاق الامتحان مما يعتبر خضوعا وخدمة للكيان الصهيوني في تطبيع تجاوز كل الحدود، ويتضامن مع المفتشة زوهري بهيجة ضد القرار التعسفي؛

7. يدين المس بالحريات النقابية والقرارات الانتقامية ضد موظفي التعليم العالي بالكلية متعددة التخصصات بالراشيدية، ويدعم النضالات التي تخوضها النقابة الوطنية للعاملين بالتعليم العالي FNE من أجل إقرار نظام أساسي منصف وعادل ومحفز؛

8. يدين بشدة مشاركة أكاديميين من الكيان الصهيوني في المنتدى الخامس للجمعية الدولية لعلم الاجتماع الذي تستضيفه جامعة محمد الخامس بالرباط، ويحيي الهيئة المغربية للسوسيولوجيا على موقفها المبدئي المناهض والرافض لمشاركة أي منتم للكيان الغاصب في المنتدى؛

9. يدعو كل مناضلي/ات الجامعة وعموم الشغيلة التعليمية إلى المشاركة القوية في كل الأشكال الاحتجاجية للجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع؛

10. يهنئ مناضلي/ات FNE على نجاح محطتي الملتقى الوطني لأساتذة وأستاذات الابتدائي السبت 28 يونيو 2025 والمؤتمر الوطني للنقابة الوطنية للمبرزين بالمغرب الأحد 29 يونيو 2025؛

11. يدعو إلى التعبئة لإنجاح الملتقى الوطني الرابع لأساتذة وأستاذات التعليم الأولي يوم السبت 05 يوليوز 2025 ابتداء من الساعة التاسعة والنصف صباحا بالمقر المركزي لFNE بالرباط.

12. يثمن نجاح الوقفة الاحتجاجية الوطنية للتنسيق النقابي الخماسي للأساتذة المكلفين خارج إطارهم الأصلي واعتصام المقصيين/ات من الأثر الرجعي الإداري والمالي لخارج السلم مزاولين ومتقاعدين أمام مقر وزارة التربية الوطنية، وكذا نجاح إضراب ووقفة التنسيق الوطني لأساتذة سد الخصاص سابقا يوم الإثنين 30 يونيو 2025؛

13. يعلن دعمه المطلق لكل النضالات والمعارك التي تخوضها الفئات التعليمية من أجل مطالبها الملحة العادلة والمشروعة، ويدعو إلى توحيدها من أجل صد الهجوم الممنهج على حقوق ومكتسبات الشغيلة التعليمية:

× النقابة الوطنية للعاملين بالتعليم العالي FNE: إضراب وطني يوم 2 يوليوز 2025 مصحوب بوقفات احتجاجية أمام رئاسات الجامعات الساعة 10 صباحا.

× اللجنة الوطنية للأطر المختصة FNE: وقفة احتجاجية الثلاثاء 08 يوليوز 2025 على الساعة العاشرة صباحا أمام مقر الوزارة الوصية

× التنسيق النقابي لمنشطي التربية غير النظامية سابقا: وقفة إنذارية يوم 8 يوليوز 2025 الساعة 11 صباحا أمام مقر وزارة التربية الوطنية بالرباط

× الشبكة المغربية لهيآت المتقاعدين: وقفة احتجاجية وطنية يوم 10 يوليوز 2025 الساعة 11 صباحا أمام مقر البرلمان بالرباط

ختامًا، يؤكد المكتب الوطني للجامعة الوطنية للتعليم FNE أن كرامة نساء ورجال التعليم خط أحمر، وأن المدرسة العمومية ليست حقل تجارب لمخططات تستهدف الإجهاز على التعليم العمومي وتقويض ما تبقى من وظائفه الاجتماعية والوطنية، ونضالنا متواصل من أجل الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية والمساواة الفعلية.

لن نصمت، لن نركع،

والنضال مستمر حتى انتزاع كافة الحقوق والمطالب وصون المكتسبات.

عن المكتب الوطني للجامعة الوطنية للتعليم FNE

بعض من واقع الطبقة العاملة المغربية في مؤشرات كمية وكيفية (الجزء الثالث)

تفاقم العطالة بين الطبقة العاملة نتاج الاستغلال الرأسمالي الفاحش

الهاشمي كبدة

ومن الأزمات المؤرقة للطبقة العاملة المغربية البطالة. فحسب نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى، أزمت العطالة، إلى غاية شتنبر 2024، الوضعية الشغلية والاجتماعية لأكثر من 2273000 مواطن(ة) نشيط(ة) على مستوى التراب الوطني بنسبة 21،3 % من الساكنة الشغلية من الفئة العمرية أكثر من 15 سنة(28). غير انه بالتفصيل في هذه النسبة حسب متغيرات الجنس والسن والوسط والجهات الترابية والشهادات التعليمية نقف على فضاعة الظاهرة. فقد فاقمت هذه الأخيرة اوضاع أكثر من ربع الساكنة النشيطة النسوية على المستوى الوطني بحجم 25،9 %، وسجل أن 6 أشخاص من 10 من الفترة العمرية اكبر من 15 سنة حرموا من الحق في ممارسة أي نشاط اقتصادي، وأن 33 % من الساكنة النشيطة الذكورية من نفس الفئة العمرية جردوا من الحق في مزاولة أي نشاط شغلي، وأن 84 % من الإناث من الفترة العمرية ذاتها لم يمارسن أي نشاط مهني، وبالوسط الحضري رصد أن 56،2 % من الأشخاص من الفئة العمرية عينها لم يشتغلوا في أي نشاط اقتصادي، وبالوسط القروي تم الوقوف على أن 62،4 % من الأشخاص من الفئة العمرية نفسها لم يمتهنوا أي نشاط شغلي، وعلى المستوى الجهوي فقد احتد وقع العطالة على الساكنة النشيطة لأربع جهات ترابية وهي جهة كلميم – واد نون وجهة الشرق وجهة بني ملال- خنيفرة، وجهة العيون – الساقية الحمراء لتتراوح أحجام تلك الآفة بين 26،6 % و31،5 %، بينما نكبت تلك العطالة اوضاع 19،6 % من حملة الشهادات خريجي الجامعات والمعاهد والمدارس العليا(29).

وحري بالذكر ان المعطيات أعلاه الواردة في نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى لشهر شتنبر 2024 أكثر مصداقية من المعطيات الواردة في المذكرات الإخبارية الدورية حول وضعية سوق الشغل بالمغرب والتي تعتمد النسب المركبة للبطالة المستقاة من إحصائيات الأبحاث الميدانية حول التشغيل على المستوى الوطني والتي تستهدف باستخدام تقنيات الإحصاء الاستقرائي عينة «تمثيلية» للساكنة النشيطة، والتي لا تعكس الحقيقة الفعلية لهذه الآفة، إذ يعتبر غير معطل كل شخص استجوب واشتغل ولو ليوم واحد خلال شهر استجوابه. وهكذا نقف على سبيل المثال على مفارقة صارخة، إذ جاء في المذكرة الإخبارية الأخيرة حول وضعية سوق الشغل إلى غاية الفصل الأول من سنة 2025 أن عدد المعطلات والمعطلين بلغ 1630000 معطل(ة) بنسبة 13،30 % من الساكنة النشيطة(30)، وهذا ما يناقض بشكل كبير العدد الوارد في نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى والمحدد في 2273000 محروم(ة) من الحق في الشغل بحجم 21،30 % من الشرائح الشغلية.

والوضعية تلك، ومما لا شك فيه، فإن لأزمة العطالة تداعيات خطيرة على الفرد وعلى المجتمع. فمن نتائجها المباشرة على المعطل(ة) تأثر صحة هذا الأخير(ة) البدنية والنفسية والعقلية حيث احتمال إصابته(ا) بالإحباط والتوتر والضغط النفسي وفقدان الأمل في تحقيق مشاريعه(ا) الشخصية والمهنية وذلك جراء حرمانه(ا) من دخل منتظم يكفل توفير حاجياته(ا) وتشكيله(ا) عالة على أسرته(ا) مما يؤدي به(ا) إلى التفكير المزمن في كافة السبل للإفلات من واقعه(ا) بما فيه الإقدام على الهجرة غير النظامية وما يترتب عنها من مخاطر. ومن نتائج نكبة البطالة على المجتمع العصف بالاستقرار الأسري وارتفاع وتيرة الانحرافات الاجتماعية إلى حدود تفشي الجرائم وتدهور المردودية الاقتصادية وتباطئ التنمية. ومما لا ريب فيه أيضا ان لآفة العطالة أسباب تقف وراء تفاقم ازمتها، وإن حصرها التحليل الاقتصادي الليبرالي في النمو الديمغرافي المرتفع حيث ازدياد اليد العاملة وقلة فرص الشغل، وفي كساد مخرجات أنظمة التعليم والتكوين حيث ضعف ملائمة المناهج الدراسية والتكوينية مع الجانبيات المهنية والكفاءاتية المطلوبة في سوق الشغل لا سيما افتقار تلك المخرجات للمهارات والكفايات اللازمة لممارسة أنشطة وظائفية متاحة في النسيج الإنتاجي، وفي البطء أو الركود الاقتصادي وتراجع الاستثمارات وما ينجم عن ذلك من لجوء أرباب العمل إلى تسريح العاملات والعمال أو التقليص من حجمهن/هم في سلسلة الإنتاج، وفي التطور التكنولوجي المتسارع وما ينتج عنه من تعويض الشغيلة البشرية بالآلات، وفي الحروب والاضطرابات وغياب الاستقرار السياسي وما يترتب عنه من تدمير أو توقف البنيات الإنتاجية عن الاشتغال وضعف إلى انعدام فرص الشغل، فإنه في المغرب تجد ازمة العطالة جدورها في السياسات المنتهجة من طرف النظام المخزني التبعي منذ الاستقلال الشكلي. فعلى المستوى الاقتصادي، وبفعل عوامل الاستبداد والفساد والتبعية للغرب الإمبريالي المؤطرة لحكم النظام المخزني، لم يعمل هذا الأخير على بناء اقتصاد وطني يكفل حق الشغل لجميع المواطنات والمواطنين المغاربة، بل عمد إلى تصفية كل القطاعات العمومية المنتجة وتفويتها إلى حلفائه الطبقيين الذين بادروا إلى تشريد جل إن لم نقل جميع العاملات والعاملين بها فضلا عن إمعانه في تكريس النمط الاقتصادي الريعي والطفيلي. وعلى المستوى الدستوري والتشريعي، فإن عمل النظام المخزني على التنصيص على الحق في الشغل في جميع الدساتير الممنوحة منذ 1962، فإنه لم يصدر أي قانون تنظيمي لذلك الحق مما يعفيه من اي مسؤولية واي محاسبة بشأن تخلفه عن إعمال ذلك الحق. وعلى مستوى الشغل والتشغيل، فبعد أن كان القطاع العمومي والشبه العمومي ملاذا للعديد من طالبات وطالبي حق الشغل، لجأ النظام المخزني منذ بداية ثمانينيات القرن العشرين إلى انتهاج سياسة التقشف والخوصصة بتوصيات من المؤسسات المالية الإمبريالية مما رفع من نسبة البطالة لا سيما لدى حملة الشهادات. وبتبنيه لسياسات تنموية وتنفيذه لمخططات اقتصادية لا تحقق إلا نسب نمو جد ضعيفة، وبالنظر للأمراض البنيوية المزمنة التي تنخر نمط الاقتصاد المكرس في البلاد المتسم بالفساد والريع وطغيان القطاع غير المهيكل ...، فإن النظام المخزني برهانه على القطاع الخاص المختل بنيويا لحل أزمة العطالة، يمعن في التنصل من مسؤولياته في مجال التشغيل ويمعن في تضليل الرأي العام عموما وضحايا سياساته التشغيلية على وجه الخصوص.

بيوكرى:

فرع الجمعية يتضامن مع العمال/ات الزراعيين وضحايا القمع والتهميش

عقد مكتب الفرع المحلي للجمعية المغربية لحقوق الانسان باشنوكة ايت باها اجتماعه العادي يوم الاثنين 23 يونيو 2025 بمقر الفرع ببيوكرى عشية تخليد الجمعية للذكرى 46 لتأسيسها والتي تخلدها الجمعية هذه السنة تحت شعار « 46 سنة والجمعية شعلة النضال ضد الفساد والاستبداد وتحدي الحصار ومناهضة التطبيع « ، إن مكتب الفرع وهو يحيي ويهنئ كافة مناضلات ومناضلي الجمعية على صمودهم وتضحياتهم ونضالهم المستميت للترافع و الدفاع عن كافة حقوق الانسان للجميع يعلن للرأي العام ما يلي:

1- يعلن تضامنه مع الرفيق ابراهيم كيني رئيس الفرع الجهوي للجمعية المغربية لحقوق الانسان بسوس ماسة وعضو لجنتها الادارية المتابع قضائيا بتهم كيدية بسبب فضحه لملفات فساد بمنطقة اكلو – اقليم تزنيت ، والذي من المنتظر عقد جلسة تاسعة لمحاكمته استئنافيا باكادير غدا 24 يونيو 2025 والمتعلقة ب 11 شكاية كيدية بتهمة نشر ادعاءات كاذبة باستعمال أنظمة معلوما تية.

2 – وبخصوص الحقوق الشغلية وفي مقدمتها حقوق العاملات والعمال بالقطاع الفلاحي فقد سجل مكتب الفرع ما يلي:

– حرمان عاملات وعمال محطة تلفيف (سوفريش Sofresh) الكائنة بجماعة الصفاء (طريق الخميس) من أجورهم لمدة تزيد عن شهر ونصف، ناهيك عن عدم تسوية وضعيتهم اتجاه الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي مما يحرمهم من الاستفادة من حقهم المشروع في التعويضات العائلية والتغطية الصحية، مما دفعهم الى تنظيم اعتصام أمام هذه المحطة بتاريخ 3 يونيو 2025 .

– اعتصام عاملات وعمال Agrosse- villa امام الضيعة رقم 01 بدوار الزمل جماعة ايت اعميرة نتيجة توقيفهم عن العمل واغلاق باب الضيعات في وجه الجميع بدون سابق انذار منذ يوم 03 يونيو 2025 وعدم توصلهم بأجورهم وتوقف التغطية الصحية .

– استمرار حوادث السير التي يتعرض لها العمال والعاملات بالقطاع الفلاحي ، حيث شهدت الطريق الرابطة بين بيوكرى وسبت ايت ميلك على مستوى جماعة سيدي بوسحاب اليوم 23 يونيو 2025 حادثة سير خلفت 19 جريحا ثم نقلهم إلى المستشفى الإقليمي المختار السوسي ببيوكرى .

ومجددا يدعو مكتب الفرع إلى :

– فرض احترام قانون الشغل بالقطاع الفلاحي بالإقليم وتحسين ظروف عمل العمال .

– وضع حد لماسي حوادث السير الذي يتعرض لها العمال والعاملات اثناء نقلهم من والى مقرات عملهم .

– الزياد في اجورهم بما يتناسب مع الزيادات المتوالية التي عرفتها المواد الأساسية وغلاء المعيشة .

3- تدارس مكتب الفرع مشكل المطرح العشوائي المقام بالقرب من تجزئة الرمل بسيدي بيبي واحتجاجات الساكنة المتضررة منذ سنوات والوعود التي سبق لهم ان تلقوها من عدة جهات والتي لم تجد طريقها الى النور مما دفعهم مرة أخرى الى خوض اعتصام امام هذا المطرح ابتداء من يوم الاحد 22 يونيو 2025 وعوض إيجاد حل ناجع لهذه المعضلة سارعت السلطات المحلية بسيدي بيبي إلى محاولة فض هذا المعتصم بالقوة و نزع الخيمة التي أقامها المعتصمين في عين المكان .

والجدير بالذكر ان هذا المطرح أقيم بشكل مؤقت بهذا المكان منذ ما يزيد عن عشر سنوات ويتم فيه استقبال وحرق نفايات ازيد من 8 دواوير بجماعة سيدي بيبي.

ان مكتب الفرع وهو يتابع هذه الكارثة البيئية التي تهدد حياة ساكنة تجزئة الرمل يدين سلوك السلطات المحلية بسيدي بيبي في التضييق على حق المواطنين والمواطنات في التظاهر السلمي ويدعو الى وضع حد لمعاناتهم و ضمان حقهم في العيش في بيئة سليمة.

4 – يسجل مكتب الفرع بامتعاض كبير حرمان مجموعة من حرفي السوق المركزي ببيوكرى (الفراشة) من مزاولة انشطتهم في الساحة المجاورة لهذا السوق دون إيجاد بدائل لهم ، و يدعو الى تمكينهم من محلات تضمن لهم استمرار مزاولة انشطتهم اسوة بمن سبقهم .

عن المكتب

لمحات من التاريخ النضالي للمرأة الفلسطينية

لطالما كانت المرأة الفلسطينية جزء لا يتجزأ من النضال الفلسطيني من أجل الحرية والتحرر. لقد كانت على الدوام، شريكا للرجل في المقاومة ومحاربة الاحتلال والاستعمار الصهيوني، سواء كانت تنتمي لأصول قروية أو كانت مدرسة أو عاملة أو ناشطة أو موظفة أو صحافية أو أديبة أومناضلة في سبيل الحرية. ان تاريخ المقاومة الفلسطينية حافل بأسماء البطلات والناشطات اللواتي رفضن الصمت أو التراخي أثناء احتلال فلسطين.

علال الجديد

فالمرأة الفلسطينية تتميز بوضع خاص بين نساء العالم، فهي بالإضافة لمعاناتها من الاستلاب الانساني والاجتماعي مع كافة نساء العالم وخاصة في العالم الثالث، نتيجة التقاليد والعادات القديمة المترسبة من قيم حضارة الاقطاع والبرجوازية، والتي تجعل من المرأة تابعة للرجل على حياة المجتمع، فهي تعاني مع شعبها من الاضطهاد القومي والمتضمن بالضرورة لأشكال الاستغلال السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وبشكل أكثر حدة، حيث تعيش خارج أرضها أو كمواطنة من الدرجة الثالثة تحت الاحتلال الصهيوني.

لكن بالرغم من هذا الوضع القاسي الذي يفرض ظروفا اقتصادية واجتماعية وصحية لا إنسانية، فقد قامت وما زالت تقوم المرأة الفلسطينية بدور هام في النضال الوطني للشعب الفلسطيني منذ وعد بلفور عام 1917 الى الآن، في مواجهة الاستعمار البريطاني وبعده الاحتلال الاسرائيلي، ومواجهة كافة أشكال الاستغلال الاقتصادي والسياسي والاستلاب الحضاري للشعب الفلسطيني. وقد شكل نضال المرأة الفلسطينية كافة أشكال النضال ،من توقيع العرائض وارسال برقيات الاحتجاج لمواجهة مخططات الاحتلال ،المشاركة في النضالات الجماهيرية ،المظاهرات ،الاعتصامات والاضرابات، مقاومة الغزو الثقافي والحضاري للاحتلال الصهيوني بالحفاظ على الشخصية القومية والتراث الشعبي وتطوير امكانيات الجماهير(تأهيل وتدريب النساء ،محو الأمية وسطهن، خلق مشاريع انتاجية وتأسيس دور لرعاية الأمهات والأطفال).لم يقتصر دور المرأة الفلسطينية على العمل الاجتماعي ،بل ساهمت في النضال السياسي والعسكري أيضا داخل الأراضي المحتلة وخارجها. حيث قامت بالحراسات والكمائن، ونقل التموين والذخائر، والقيام بالإسعافات الأولية للمقاتلين وتخطيط العمليات العسكرية وتنفيذها.

في مختلف مراحل تطور القضية الفلسطينية، كانت المرأة حاضرة وبقوة في نضالات شعبها ضد الاحتلال الصهيوني، وظلت مؤمنة بأن نضالها مع شعبها ماهي إلا خطوات صحيحة في طريق السلام العالمي على أساس الحرية والعدالة الاجتماعية بدون تمييز كالدين أو الجنس.

في مرحلة 1917–1929، بدأت المرأة الفلسطينية تعي دورها الوطني، فشاركت في اضرابات ومظاهرات صاخبة واصطدامات مسلحة مع العدو رغم القيود التي كانت تفرضها عليها التقاليد والواقع المتخلف للمنطقة. وبذلك كانت تخطو خطواتها الأولى نحو تحريرها. فشاركت في أول ثورة ضد الانتداب البريطاني 1920، كما شاركت في الوفد الذي قابل المندوب السامي البريطاني مطالبا اياه بإلغاء وعد بلفور. وفي عام 1921،تأسس أول اتحاد نسائي فلسطيني. عمل هذا الاتحاد على تطوير نضال المرأة الفلسطينية الاجتماعي والسياسي لمناهضة الانتداب البريطاني والوقوف في وجه الاستيطان الصهيوني.

عام 1929، عقد أول مؤتمر نسائي فلسطيني، وصدرت عنه عدة توصيات والمطالبة بوضع حد للهجرة الصهيونية والمطالبة بإلغاء وعد بلفور وتنظيم مسيرات احتجاجية ضد الانتداب البريطاني، كما عملت نساء الاتحاد على جمع التبرعات لعائلات الشهداء والمعتقلين، وشراء الأسلحة والذخيرة للثوار وتجهيز الثوار بالملابس. وكانت كل اجتماعاتهن تعقد سرا في المنازل. كانت نساء المدن تنقل الأسلحة الخفيفة من مكان الى اخر عبر نقاط التفتيش، في حين كانت النساء القرويات يقمن بنقل الثياب والمؤن والذخيرة للثوار المرابطين في الجبال على ظهور الحمير والبغال. هكذا نزلت المرأة الفلسطينية مبكرة إلى ميدان المعركة ضاربة أروع الأمثلة في الإقدام والتضحية واستشهد العديد منهن (فاطمة غزال 1936).كما عملت المرأة الفلسطينية في حقل التوعية والاعلام(ساذج نصار جريدة الكرمل التي لعبت دورا بارزا في التحذير من الخطر الصهيوني).

في مرحلة 1947–1948، لجأ الشعب الفلسطيني مرة أخرى للمقاومة المسلحة لإحباط مؤامرة التقسيم، وكانت النساء الفلسطينيات في الصفوف الأمامية لمقاومة هذا القرار الجائر للأمم المتحدة، حيث شكلن فرقا سرية (فرقة زهرة الأقحوان) لمرافقة الثوار. فقمن بعمليات التمريض والتموين وجلب الأسلحة، واستمررن في النضال حتى سقوط البلاد تحت الاحتلال الصهيوني. وبالطبع، استشهد العديد من النساء خلال المعارك ضد العدو والعصابات الصهيونية (مجزرة دير ياسين).

في المرحلة 1948–1967، بعد تهجير الشعب الفلسطيني عام 1948، ونتيجة لظروف التشرد خارج الأرض وظروف الاحتلال داخل الأرض، وجدت المرأة الفلسطينية نفسها أمام مسؤولية المشاركة لحماية الأسرة من الضياع، فاقتحمت ميدان العمل، وعملت كموظفة ومدرسة وعاملة ومدرسة فنية وصحفية وأقبلت على الدراسات العليا استعدادا للدوري الذي ينتظرها. كما شاركت في العمل النقابي والحزبي، و ناضلت في صفوف الحركات القومية العربية (حزب البعث السوري، الحزب الشيوعي، حركة القوميين العرب) وقد تبوأت مراتب أعلى في القيادة داخل الأرض المحتلة أو خارجها.(استشهاد رجاء أبو عماشة عضوة حزبية وهي تقود مظاهرة جماهيرية عارمة ضد حلف بغداد عام 1955).

كانت مساهمة المرأة الفلسطينية في الميدان الاجتماعي كبيرة وعظيمة عبر تأسيس جمعيات ومؤسسات لمساعدة الشعب الفلسطيني للتغلب على مشاكل الحرب والهجرة. وبعد تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية 1946، شاركت المرأة الفلسطينية في أول مجلس وطني وواصلت نضالها ضد العدو الصهيوني.

في المرحلة 1967–1971، وعندما انطلقت الثورة الفلسطينية 1965، التحقت النساء وبأعداد كبيرة بالتنظيمات الفدائية داخل الأرض المحتلة أو خارجها لترفع من نوعية نضالها من مستوى النضال الاجتماعي الى أرقى أشكال النضال عبر مشاركتها في الكفاح المسلح، فكانت في صفوف الثورة الفلسطينية على قدم المساواة مع أخيها المناضل. ومن أبرز الشهيدات، هناء الشيباني وأمل الكرمي.

داخل الأرض المحتلة وبعد الحرب الصهيونية التوسعية وما تلاها من قمع شرس، كثفت المرأة الفلسطينية من نشاطها. فشاركت في التظاهرات الاحتجاجية ورفع العرائض للمنظمات الدولية، وقمن بعمليات اعتصام احتجاجا على عمليات التوقيف الاداري والتعذيب الوحشي، ومنع الاهل من زيارة الأبناء أو الاخوان أو الأزواج الموقوفين. كما شاركت في التخطيط والتنفيذ للعمليات العسكرية ضد المحتل الغاصب ومنهم من استشهد (شادية ابو غزالة) ومنهم من وقع في الأسر(4000امرأة) وتعرضن لأقسى أنواع التعذيب وقد حكم على بعضهن بالمؤبد.

وساهمت المرأة الفلسطينية القروية مساهمة فعالة في الثورة ضد الاحتلال. نقلت الأسلحة وساعدت على تأمين تموين واخفاء وايصال الذخيرة للفدائيين وتأمين اختفاءهم عندما تطاردهم قوات الاحتلال.

من الملامح البارزة لنضال المرأة في الداخل، النضال الاجتماعي والحضاري حيث أعادت تأسيس جمعيات لرعاية أسر الشهداء والموقوفين (جمعية إنعاش الأسرة) وجمعية زهرة الأقحوان التي ستتحول فيما بعد من العمل الخيري الى الكفاح المسلح. هذه الجمعيات النسائية ساهمت في اعداد وتدريب الفتيات والنساء والشباب في كافة المهن والدراسة العليا ورعاية أطفال وأسر المتضررين من الحرب. وأنشأت مصانع الملابس والأغذية لمقاومة الحصار الاقتصادي الصهيوني، جمع وبعث التراث الفلسطيني الشعبي وتوثيقه وحفظه لمقاومة المخططات الصهيونية في طمس معالم التراث الحضاري للشعب الفلسطيني.

المرأة الفلسطينية هي وقود الثورات الفلسطينية ضد الاحتلال الإسرائيلي. لذا كانت الهجمات الأكثر وحشية على غزة والشعب الفلسطيني ككل بعد 7 أكتوبر 2023، كانت حربا على النساء، ابادة جماعية، استهدفت النساء والاطفال في محاولة للتطهير العرقي. وهذه الاستراتيجية التي تعتمدها اسرائيل جزء وثيق الصلة بالفكر الصهيوني الذي يصف الفلسطينيين بوصفهم يشكلون « تهديدا ديموغرافيا» على إسرائيل وبالتالي وجب ابادتهم بالكامل.

مادام أن المجتمع الدولي ينافق ويماطل ويتغاضى عن الحل الوحيد والقابل للتطبيق لإنهاء الصراع الفلسطيني – الاسرائيلي، وهو ببساطة انهاء الاحتلال وتفكيكه، والاعتراف بدولة فلسطين دولة واحدة علمانية في كل فلسطين التاريخية من النهر الى البحر، فنضال الشعب الفلسطيني (نساء ورجالا) سيستمر والمقاومة تحتد، ولا بد أن يزول هذا المحتل الغاصب.

أزمة التفكير السياسي بالمغرب

ج. حسن

قال سقراط «تكلم حتى أعرفك» فتكلم سياسيون وصناع المحتوى عن الحرب الدائرة بين الكيان الصهيوني وإيران فأظهرت جل التدخلات عمق أزمة التفكير السياسي المتسم عامة بالسطحية وغياب البوصلة في تناول هذه الحرب/ الأزمة.

فلما قام جيش الكيان الصهيوني بالهجوم على دولة إيران الذي أدى إلى قتل عدد مهم من علماء الذرة خاصة وكذلك قادة من الصف الأول من الجيش الإيراني في خرق سافر لكل القوانين الدولية وبدعم من الإمبريالية العالمية وخاصة الأمريكية، والذي جاء استمرارا للإبادة الجماعية التي يقوم بها هذا الكيان الغاشم في غزة وللهجمات التي قام بها في كل من لبنان وسوريا واليمن لم يكن ينتظر أن يكون الرد الإيراني في مستوى الغدر الصهيوني، بل فاق كل توقعاته وعملائه وحلفائه، فما يهم في هذا الموضوع هو كيف تناول الإعلام المغربي هذه الحرب وخاصة بعض التنظيمات وما يسمون أنفسهم/هن محللون سياسيون/ استراتيجيون أو «صناع» المحتوى وكذلك العامة. فهناك تنظيمات تعبر عن دعمها لإيران من منطلق ديني وهذا تحريف لطبيعة الصراع وكأن كل أحرار وحرائر العالم الداعمين/ات للقضية الفلسطينية أساسا ولكل قوى التحرر غير معنيين/ات بهذا الصراع/ الحرب وهذا التفكير لا يخرج عن تفكير الكيان الغاشم الذي يحاول تبرير توسعاته ب «التورات» كما أن العديد من أشباه المحللين، لم يستطيعوا الخروج من أسطوانة «القضية الوطنية» أو الثنائية سنة/ شيعة لتبرير انحيازهم للكيان الصهيوني الذي له علاقات رسمية مع الدولة المخزنية تحت مبرر، المصالح العليا للوطن. هذا النوع من المحللين بقدر ما يريدون التقرب من المخزن بقدر ما يبتعدون عن أي تحليل علمي نزيه يأخذ بعين الاعتبار طبيعة الكيان الصهيوني والمشاريع الصهيوامبريالية في المنطقة وفي العالم وخطورتها على السلم العالمي، بل وعلى مصالح عموم الكادحين المغاربة، هكذا يقومون بالدعاية لهذا الكيان وقدرته على تدمير إيران دون حتى طرح معطيات دقيقة تسمح بذلك، بل ويرسمون سيناريوهات تتعلق بالهجوم القادم على الجزائر كحليف مفترض لإيران، فعوض التنديد بأي ممارسة خارج القانون الدولي والدعوة أو شرح لميثاق الأمم المتحدة وما يسمح به لإيقاف هكذا حروب التي لا تخدم سوى مصالح الإمبريالية، يعمل هؤلاء فقط على التقليل من قوة إيران وصب الزيت على النار فيما يخص الصراع القائم مع الجزائر.

> فهناك تنظيمات تعبر عن دعمها لإيران من منطلق ديني وهذا تحريف لطبيعة الصراع وكأن كل أحرار وحرائر العالم الداعمين/ات للقضية الفلسطينية أساسا ولكل قوى التحرر غير معنيين/ات بهذا الصراع/ الحرب وهذا التفكير لا يخرج عن تفكير الكيان الغاشم الذي يحاول تبرير توسعاته ب «التورات»

إنهم/هن المثقفون/ات المهزومون/ات، أما العامة فهي بقدر ما تفرح لأي رد إيراني، فهي تشكك في قدرة إيران على الإستمرار والصمود وربط ذلك بطبيعة علاقاتنا الديبلوماسية معها، هكذا تبلع العامة طعم المخزن وخدامه. أما القوى المندمجة في البنية المخزنية فهي لا تستطيع التفكير خارج ما هو مرسوم لها خاصة مع تغلغل التطبيع في مختلف مفاصل الدولة وليس اليسار في أفضل حال، فهناك من يربط بشكل غير علمي بين مصالح الإمبريالية العالمية والصهيونية ومصالح النظام في إيران دون أي تمحيص للتناقضات القائمة بينهما انطلاقا فقط من المرجعية الإيديولوجية وهذا في نظري خطأ كبير في التحليل السياسي، فالتحالفات السياسية لا تنبني في كل مرحلة على ما هو إيديولوجي بل عن المصالح والمشاريع المستقبلية أخذا بعين الإعتبار موازين القوى والشرط السياسي. فبماذا يمكن تفسير القيادة الموحدة في غزة ولو أن الأغلبية لحماس؟ أما الباقي، فرغم أن موقفها من هذه الحرب كان واضحا، وتم التعبير من خلال بياناتها على دعم الشعب الإيراني في مقاومته للهجوم الغادر من طرف الكيان الصهيوني وداعمته الامبريالية الأمريكية وبتواطؤ من مختلف القوى الرجعية بالمنطقة، فإنها لم تتمكن من تحديد عناصر القوة لدى إيران ومختلف الأوراق التي يمكن استغلالها رغم أن الكفة تميل للحلف الصهيوإمبريالي وهذا مان يبين غياب دراسات عميقة حول سوسيولوجية المنطقة وجغرافيتها السياسية وطبيعة الدول المجاورة ومقدراتها ومصالحها وهذا ما يجب تداركه مستقبلا حتى تكون التحليلات السياسية في مستوى تطلعات المتتبع.

أي حد بين نقد النظام القائم ونقد الشعب؟

ج. حسن

صحيح أن الأنظمة بصفة عامة هي المسؤولة الرئيسية عن السياسات العمومية من اقتصاد وتعليم وصحة وثقافة... الخ وهي المعبر السياسي للطبقات السائدة التي تمتلك وسائل الإنتاج وبالتالي تأبيد الاستغلال وإعادة إنتاج نفس نمط الإنتاج، فالأنظمة تلجأ إلى توظيف مختلف الأجهزة للدولة حسب تعبير «المفكر لويس التوسير» لاستمرار تحكمها في المجتمع لكن هذا الصراع بين الطبقات السائدة ومعبرها السياسي والطبقات المسودة والمستغلة (بفتح الغين)، ليس وليد اليوم، بل ظهر منذ انتقال المجتمعات من مجتمعات أميسية إلى مجتمعات ذكورية التي ظهرت معها الملكية الخاصة، مع اختلاف في الأدوات والآليات.

فالأساطير والأديان هي جزء من هذه الأدوات، ومع تقدم العلوم، خاصة الإنسانية، علم اجتماع، علم النفس الاجتماعي، علوم الإعلام... تمكنت الطبقات السائدة من توظيف هذه العلوم لفهم سلوكات عموم الجماهير وكيفية التأثير فيها بشكل أعمق. لذلك أصبح الصراع من أجل التحرر صراعا مركبا، يتطلب ضرورة فهم مختلف أبعاده للاشتغال عليها. فتاريخيا، رغم أن الصراع كان قائما بين الأسياد والعبيد وبين ملاكي الأراضي الكبار والأقنان وبين الرأسمال وقوة العمل، فإنه في نفس الوقت هذه الصراعات والحروب الطبقية، كانت تلقى معارضة من جزء مهم من الطبقة المسودة التي لم تدرك بعد أهمية تحررها من وضعيتها، كما وقع لسبارتاكوس مع العبيد مثلا، الذين رأوا في تمرده وثورته عملية تسيء إلى وضعهم الاجتماعي، لكن بفعل قوة وحنكة سبارتكوس وحلفائه وما تلا ذلك من المعارك تمكن العبيد من التحرر من العبودية وهكذا، والآن، لازالت الطبقة العاملة المغربية، كما في أغلبية دول العالم، لم تدرك بعد أهمية ومحورية وحدتها، ولازالت توظفها البيروقراطيات النقابية للتطاحن بينها، ومن هنا يمكن ذكر بعض الأمثال أو المقولات الانهزامية مثل: «الفم المسدود ما يدخلو ذباب» أو «دير راسك فوسط الرؤوس وعيط لقطاع الرؤوس» أو «اللهم التبن والراحة ولا الشعير والفضيحة» أو «حتى هو بغى يطير» أو «مكاينش معا من» أو «في آخرها الموت» إلى غير ذلك من الثقافة الانهزامية. أما سياق هذا المقال هو مناسبة عيد الأضحى الأخير التي زادت من تعرية واقعنا المأزوم على مختلف الأصعدة. فالدولة من خلال سياساتها المرتكزة على التصدير، فشلت فشلا ذريعا على المستوى الفلاحي وتربية المواشي. ومخطط المغرب الأخضر الذي أتى به أخنوش ورعاه لما يقرب من 12 سنة ساهم في عدم تمكن المغرب من تحقيق اكتفائه الذاتي سواء فيما يخص الحبوب والأعلاف أو الزيوت النباتية إضافة على تراجع كبير في قطيع المواشي لكن في نفس الوقت مكن عديد من الفراقشية من الإغتناء على حساب القوت اليومي لعموم المواطنين/ ات، في هذا السياق اصدر رئيس الدولة قرارا بناءا على فتوى يعفي فيه عموم المغاربة من أضحية العيد بمبرر إعادة بناء القطيع مصحوبا بقرارات لا ندري من سيكون المستفيدون الرئيسيون منها، غير أن العامة عوض أن تستجيب لهذا القرار خاصة وأن الكل يشتكي من غلاء اللحوم، سارعت خاصة مع اقتراب عيد الأضحى بشراء الأضاحي تحت ذرائع مختلفة وذبحها قبل الأوان ومن لم يتمكن من ذلك، سارع إلى شراء كميات كبيرة من اللحوم والدوارة مما ساهم في الرفع من الأثمان مجددا بعد أن عرفت انخفاضا ملحوظا. إن المهم في هذه المحطة، ليس اقتناء الأضحية من عدمها وإنما سلوكات عامة المواطنين/ات وخاصة من ذوي الدخل المحدود والمتمثلة في التشبث بالشكليات عوض جوهر الأشياء وهذا يبين بالملموس لماذا لم تنجح حملات المقاطعة للعديد من السلع التي تعرف زيادات صاروخية ولا الشركات المسؤولة عن ذلك أو المتواطئة بما فيها المتواطئة مع الكيان الصهيوني. هذه الوضعية الثقافية والسلوك المجتمعي يتطلب فهما عميقا لتغييرها إن نحن أردنا تحقيق تغيير جذري، فلا يمكن لمجتمع يجري فقط وراء غرائزه الحيوانية أن يقوم بتغيير الواقع. فإذا كان «ميشال فوكو» قد وصل في أبحاثه إلى كون السلطة أصبحت متشظية في أوساط الشعب بعد أن كانت بين الحاكم والمحكوم ثم بين الذكر والأنثى وبين الكبير والصغير فإن الإنتهازية والوصولية أصبحت كذلك متشظية في أوساط الشعب بعد أن تمكن النظام المخزني من زرعها في أوساط النخب. فسيرورة التغيير طويلة ومعقدة، لكن ليست مستحيلة، غير أن ذلك يتطلب اجتهادات وخاصة في التواصل الإعلامي والجرأة في تناول القضايا. وحدهم/ن المؤمنون/ات بالتغيير يمكنهم فعل ذلك.

الرياضة في خدمة السياسات الطبقية الرسمية

في ظل النظام الرأسمالي وظفت الرياضة لتحقيق اهداف سياسية واقتصادية فتحولت المنافسات الرياضية والمحطات الكبرى لكرة القدم مثل كأس العالم وكذا الألعاب الأولمبية، الى مسرح تتنافس فيه الشركات الكبرى وتنشط به مافيات. فقد تم خلق صناعة رياضية قائمة بذاتها لهذا الغرض وظفت التكنولوجيا الحديثة لتسويق الحدث الرياضي، كما أنشئت مركبات رياضية ضخمة باعتماد القروض والرفع من الضرائب، في وقت تعرف فيه المرافق والخدمات العمومية، وضعا كارثيا. المؤسسة الرياضية الرسمية استعملت ايضا التلفاز لخلق ملعب افتراضي اتسع لملايين المتفرجين يتبعون الحدث الرياضي في نفس الوقت وبكل انحاء العالم فتحولت الرياضة الى أداة لتنويم الجماهير كما ساهمت في تأجيج الصراعات وخلق الأحقاد والمنافسات الغير بريئة. الرياضيون أنفسهم عرفت أوضاعهم تحولات كبيرة فقد انفصلوا عن دواتهم فصاروا يشكون الاغتراب بحيث انغمسوا في المنشطات بهدف الرفع من كفاءاتهم وقدراتهم الجسمانية فانعكس ذلك سلبا على اجسامهم في وقت تحولت فيه تلك الكفاءات والقدرات الى سلعة تدر أموالا طائلة على مدراء الاندية والممولين والبيروقراطية المشرفة على القطاع.

الرياضة من نشاط لتقوية القدرات الجسمية والنفسية إلى جهاز أيديولوجي لتنويم الشعوب وتسليع اجسام الرياضيين

بوتبغى الحسين

الرياضة وأثرها الإيجابي على الصحة لم يعد مجال جدال. فالقيام بأنشطة رياضية منتظمة يحسن بشكل ملحوظ القدرات الجسمانية للفرد ويوفر الراحة النفسية والذهنية. واخذا بهذا الاعتبار ينصح بإدماج الانشطة الرياضية في الحياة اليومية والقيام بهذه الأنشطة مرات عدة في الأسبوع. ففي هذا الإطار بينت دراسة تم انجازها 2018 ان التمارين الرياضية تقوي المناعة وتخفض من مخاطر التعرض للأمراض. فقد نشرت مجلة (International Journal of Behavioral Nutrition and Physical Activity) دراسة وضحت ان الأنشطة الرياضية، و لو كانت خفيفة كالمشي مثلا، تساهم بشكل كبير في التخفيف من الضغط و تساعد على تنمية قدرة التركيز وتحليل المعلومة.

اما من الناحية التاريخية، فالرياضة نشاط له قوانين ويستمد جدوره من المجتمعات القديمة، اليونانية والاغريقية، حيث تتماهى هذه الممارسة مع الطقوس القبلية والدينية. فالأنشطة الرياضية المتعارف عليها اليوم تجد أصولها في عمق ثقافات تلك الشعوب بحيث يمكن اعتبار الرياضة الهوميروسية مرحلة أولى لهذا النشاط المؤسس. فقد نشأت الحواضر الاغريقية كتجمعات بشرية مستقلة بحوض البحر الأبيض المتوسط ونظرا لتوفر عامل اللغة والثقافة المشتركة بهذه الحواضر فقد توفرت بنفس المناسبة الشرطين الضروريين لقيام الأنشطة الرياضة المؤسسة بالمعنى الكامل للكلمة. فمنذ آلاف السنين والإغريق والرومان يمارسون اشكالا عدة من الرياضات والفنون القتالية كالمصارعة ورمي الجلة والجري وغيرها، وتعد هذه الاشكال الرياضية بمثابة بدايات للرياضة المؤسسة، وأساس الرياضة الاحترافية مع فارق هو ان الرياضات الحديثة تخضع لقوانين موحدة دوليا و معروفة من طرف المشاركين فيها، في حين ان الاشكال الرياضية لما قبل القرن التاسع عشر يتم تحديد القوانين التي تنظمها لحظات فقط قبل بدايتها، و الابطال الذين يتواجهون في اطار منافسات/بطولات تلك الرياضات يتم اختيارهم وفق اسس هويتية، أي وفق معايير الانتماء الطبقي و المهني.

في زمننا الحالي أصبحت الرياضة تندرج ضمن الاهتمامات الكبرى للدول والحكومات شأنها كشأن الأمور السياسية والاقتصادية وغيرها، بحيث خصصت لها وزارات وموظفين ومرافق وميزانيات واستفردت بحيز مهم في الاعلام. أصبح فوز الابطال والفرق الرياضية الوطنية ينظر اليه كمصدر قوة ونجاح لسياسات الدول التي يمثلونها وبذلك سقط الغطاء عن حيادية الرياضة بحيث تم توظيفها لأغراض سياسية. ففي زمن الاتحاد السوفياتي غيرت الدولة غير ما مرة سياستها تجاه الرياضة، رفضت بداية المشاركة في المنافسات الرياضية الدولية التي رأت فيها توظيفا من طرف الأنظمة الرأسمالية للسياسات «الوطنية» الشوفينية وتوضيب القوانين المتحكمة فيها وفق شروط النظام الرأسمالي العالمي نفسه. بعد ذلك عمد السوفييت الى تشكيل الأممية الرياضية الحمراء (l'Inter-nationale Sportive Rouge .) لكن بعد 1930 اختار النظام الشيوعي بالاتحاد السوفييتي مواجهة الرأسمالية في الملاعب الرياضية أيضا، هكذا فبعد 1945 قررت الدول الاشتراكية والاتحاد السوفييتي الدخول في «الفيفا». من جهة أخرى طالبت الدول الافريقية التي نالت استقلالها السياسي/الشكلي في مرحلة الستينات الدخول في «الفيفا» والانخراط في اللجنة الأولمبية الدولية لان استقلال هذه الدول قد وجد في هذه المؤسسات الإطار الذي يعزز هذا الاستقلال كما سمح لها بان تفرض نفسها على المستوى الدولي وان تقوي لدا مواطنيها الشعور الوطني.

ان الرياضة كممارسة وكفرجة أصبحت في ظل النظام الرأسمالي العالمي، منذ النصف الثاني من القرن العشرين، مؤسسة قائمة بذاتها، توليها كل الحكومات الكثير من الاهتمام وترصد لها الأموال الطائلة. فنظرا للانتشار الواسع للرياضة، بفضل القنوات التلفازية وتقنيات التواصل الاجتماعي، وتمكنها من استقطاب الملايين من المشاهدين، فقد تم اعتمادها كآلية من طرف الدول في علاقاتها الخارجية كما تم توظيفها وطنيا لتصريف السياسات الداخلية وتعزيز أيديولوجية الانظمة القائمة وتقوية نفوذها وهيمنتها. هكذا فنظرا لأهمية الرياضة على مستوى العلاقات الدولية فان المنافسات الدولية الكبرى لم تخلوا من المواجهات الدبلوماسية. فقد شهد النصف الثاني من القرن العشرين وكذا القرن الحالي تعليق مشاركة دول واستبعاد اخرى عن منافسات دولية كما تمت مقاطعة فرق دول لأسباب سياسية. اما الميزة التي أصبحت اليوم تطبع الرياضات التنافسية على المستوى العالمي فهو الرهان التجاري والبحث عن الربح والمردودية الكبيرة، أي أصبحت تخضع لنفس القوانين التي تميز النظام الرأسمالي. فقد تحولت الرياضة من وسيلة للترفيه وكممارسة للتربية وتهذيب النفس، الى جهاز دعائي يوظف في ترتيب العلاقات الخارجية ولتوطيد دعائم السياسات داخليا، وها هي اليوم تتحول الى نشاط اقتصادي تتحكم فيه الشركات الكبرى وتوظفها لأغراض تجارية ربحية.

ان المثير عند التفكير في الظاهرة الرياضية هو اكتساحها لكل مناطق المعمور، ففي أي بقعة وبأي وقت من اليوم يكون من شبه المستحيل الا تسمع اخبار الرياضة، هذا لحد ان البعض صار يعرف العصر الحالي بعصر الرياضة كما عرفت عصور سابقة بالعصر الجاهلي مثلا وبعصر الانوار وغيره. كما ان الاستمرارية العالمية للحدث الرياضي فرضت الاتقان والجودة في الاداء كمعايير للنجاح فتوسع ليشمل كل مجالات الحياة وأصبحت الندية والقدرة على التنافسية من الصفات المطلوبة في كل الميادين، سواء لمزاولة العمل بدواليب الدولة او بالشركات والمدارس والجمعيات، وحتى بمجالات التسلية نفسها. فالجودة في الأداء والقدرة على المنافسة هي شروط القبول بكل المهن، وقد تحولت من طرق في العمل الى اهداف في حد ذاتها. وبهذا الشكل استطاع النظام الرأسمالي العالمي، بتوظيفه للرياضة، خلق نموذج الانسان الذي هو في حاجة اليه.

لقد استطاعت الرياضة ان تهيمن على وسائل الاعلام وتمكنت، بواسطة القنوات الفضائية، من خلق ملعب افتراضي يتسع للملايير من المتفرجين، يسمح لهم بتتبع الألعاب والمباريات في نفس الوقت. ان وسائل الاعلام، خاصة السمعي/البصري منها، جعلت الرياضة لا تقل أهمية من الشأن السياسي والاقتصادي فاستطاعت ان تجعل اللاعبين والابطال الرياضيين أكثر شهرة من قادتهم السياسيين، فغالبية الجمهور الرياضي يعرف رونالدو لكن اقلية هي من تعرف رئيس البرتغال. هذا الواقع جعل العديد من المحللين ينظر للرياضة كوسيلة تساهم في خلق وعي مغلوط بل في التنويم والاستلاب، ليس فقط لدى المتفرج لكن أيضا عند اللاعبين والابطال الرياضيين أنفسهم.

الرياضة كممارسة وكمؤسسة تتواجد في إطار بنية اجتماعية-سياسية واقتصادية مرتبط بشكل وثيق بشروط العيش ونمط الإنتاج الرأسمالي المعولم. في ظل العولمة الرأسمالية والقيم الملازمة لها تخدم الرياضة مصالح محددة وفي نفس الوقت هي أداة للتفرقة وتأجيج الصراعات. فوراء الخطابة حول أهمية الرياضة ومنافعها، لا شيء يهم عدا الفوز والتضحية الفردية، مهما كلف ذلك اللاعب او البطل الرياضي من ثمن. فلا قيمة إنسانية تعلو فوق التضحية الفردية للاعبين في الألعاب الجماعية وذلك بهدف زيادة الأرباح في الرياضة الاحترافية. فالجانب التجاري في هذا الميدان اهم بكثير من غيره من الجوانب، فعائدات بيع تذاكر الملاعب وغيره من اللقاءات الرياضية وكذلك الأموال التي يدرها الاشهار الرياضي كانت وراء الجري لمراكمة الأرباح فأنست باقي «القيم الرياضية».

ان الرياضة في ظل الرأسمالية جعلت الرياضيين يغتربون عن دواتهم بحيث ظل شغلهم الشاغل هو تكييف أجسادهم ومقدراتهم البدنية مع اشتراطات الرأسمالية التي تتطلب كل يوم أكثر من الحركات الرياضية المناسبة وتقوية العضلات والقدرات البدنية بهدف اظهار أكبر قدر من التنافسية وتحطيم المزيد من الأرقام القياسية، ولهذا السبب يتصرف مدراء الفرق و كل المسؤولين و المدربين الرياضيين تجاه الفرق و الابطال الرياضيين كأن لاحد للقدرات التي يمكن انتظارها من أجساد هؤلاء فيسهرون لتحويل تلك الا جساد الى آلة قابلة للترويض و الضبط بالارتكاز على نظام غدائي محدد و «معالجات» معينة مع توفير معدات حديثة بهدف تمكين الرياضيين للدفع بإمكانياتهم الجسدية و العصبية لأبعد الحدود. هكذا يصبح الرياضي اجيرا في نظام ربحي يخضعه، على غرار كل الاجراء، لبيع قوة عمله لملاكين كبار. ولتحسين أداء الرياضي وتنمية قدراته العضلية ومردوديته يلجأ المشرفون على القطاعات الرياضية لاستعمال كل اشكال المنشطات بالرغم من الاضرار التي تلحقها بالرياضيين.

ان ميدان الرياضة تحول منذ القرن الماضي الى مجال تتجاور فيه الشركات الرأسمالية الكبرى والجماعات المافيوزية التي تبحث عن مراكمة الأرباح عن طريق الرفع بكل الوسائل من القدرات الجسدية و «القيمة التجارية» للأبطال الرياضيين ما حولهم الى نوع من الرقيق يخضعون للبيع والشراء. هذه الشركات والمافيات سهرت على بناء الملاعب والمركبات الرياضية الضخمة كأسواق لعرض هذا النوع الجديد من السلعة فمولت بنائها باللجوء للديون والرفع من الضرائب على حساب ميزانيات تسيير المرافق العمومية وتوفير الخدمات الاساسية.

الرياضة كأداة إيديولوجية في المجتمعات الرأسمالية

الراشدي محمد

تشكل الرياضة في المجتمعات الرأسمالية المعاصرة أداة إيديولوجية حاسمة لإعادة إنتاج علاقات الهيمنة الطبقية وتأمين الاستقرار الاجتماعي لصالح البرجوازية الحاكمة، وبذلك تمارس وظيفة تنويمية للوعي الجماهيري حيث تزود الطبقة العاملة بجرعات منتظمة من الوهم والإلهاء عن صراعها الطبقي الحقيقي. واستنادا لمقولة ماركس الشهيرة حول الدين، امكن القول ان الرياضة أيضا تؤدي دور أفيون الشعوب الجديد فالمباريات الكروية الجماهيرية تحول غضب العمال من استغلالهم الاقتصادي إلى انفعالات عاطفية مؤقتة نحو فرق كرة القدم، وفي المغرب مثلا تستثمر الطبقة الحاكمة في تضخيم الكلاسيكو بين الرجاء والوداد لتفريغ التوترات الاجتماعية المتراكمة بسبب السياسات النيوليبرالية وتفاقم الفوارق الطبقية.

وتعمل الرياضة على عدة مستويات لتأمين الهيمنة البرجوازية إذ تنتج الوعي الزائف عبر ترويجها لمفاهيم المنافسة العادلة وتكافؤ الفرص مما يخفي الطبيعة الطبقية للمجتمع ويوهم بإمكانية الحراك الاجتماعي عبر الجهد الفردي، كما تستغل البطولات الدولية لتعزيز الانتماء الوطني الزائف الذي يوحد الطبقات المتناقضة تحت راية واحدة وقد مثل كأس العالم 2022 في قطر نموذجا صارخا لكيفية استخدام الرياضة لتلميع صورة الأنظمة الرجعية، وتحول الرياضة العمال إلى مستهلكين سلبيين للقمصان والتذاكر والمنتجات المرتبطة بالأندية مما يعزز منطق السوق الرأسمالي ويستنزف مواردهم الهزيلة اصلا.

وفي تونس استغل نظام بن علي نجاحات المنتخب الوطني لصرف الانتباه عن الأزمة الاقتصادية، وفي البرازيل رغم الاحتجاجات الشعبية ضد إنفاق المليارات على كأس العالم 2014 بدلا من الخدمات العامة نجحت البرجوازية في تهدئة الغضب مؤقتا عبر النشوة الكروية، أما في أوروبا فتمثل ظاهرة الألتراس تجليا معقدا لمحاولات الشباب العامل التعبير عن رفضهم للنظام لكنها تبقى محاصرة داخل الإطار الرياضي دون أن تتطور إلى وعي ثوري حقيقي.

وتكشف تجربة الألتراس في ملاعب أوروبا والعالم العربي والمغاربي عن التناقضات العميقة في الوعي الجماهيري إذ تجمع هذه المجموعات بين العفوية الثورية والانحصار البرجوازي الصغير فهي من جهة تظهر قدرة استثنائية على التنظيم والتضامن والمقاومة الجماعية ضد السلطات الأمنية وإدارات الأندية الرأسمالية وتطور أشكالا إبداعية من التعبير الشعبي عبر الهتافات والمعزوفات والعروض البصرية التي تعكس الروح الجماعية للطبقات الشعبية، لكنها من جهة أخرى تحول هذه الطاقة الثورية الكامنة نحو صراعات هامشية بين الأندية بدلا من توجيهها ضد النظام الرأسمالي ككل وتستنزف في معارك وهمية مع ألتراس الفرق المنافسة بينما تترك الأعداء الحقيقيين للطبقة العاملة أحرارا تستمر ف نهب ثروات الشعوب.

وفي المغرب تجلى هذا التناقض بوضوح في موقف ألتراس الرجاء والوداد من القضية الفلسطينية، حيث رغم التنافس الشديد بين الفريقين محلياً، اتحدت مجموعات الألتراس في كلا الناديين في دعم فلسطين ورفع الأعلام الفلسطينية في الملاعب والهتاف ضد الصهيونية، مما يكشف عن إمكانية توجيه الطاقة الجماهيرية نحو قضايا سياسية حقيقية، لكن هذا الوعي التضامني يبقى جزئياً ومحدوداً زمنياً دون أن يتطور إلى برنامج سياسي شامل يربط بين النضال ضد الإمبريالية الصهيونية والنضال ضد النظام الرأسمالي التبعي المحلي الذي يتواطأ معها، مما يؤكد ضرورة وجود قيادة سياسية ثورية واعية تحول هذا التضامن العفوي إلى وعي طبقي منظم.

ولا يعني هذا التحليل رفض الرياضة كنشاط إنساني بل فضح وظيفتها الإيديولوجية في خدمة الرأسمالية والمطلوب هو تطوير رياضة شعبية حقيقية منظمة من قبل الطبقة العاملة ولصالحها وربط النضال الرياضي بالنضال السياسي العام ضد الاستغلال الطبقي لأنه فقط عبر الثورة الاشتراكية يمكن تحرير الرياضة من أغلالها البرجوازية وتحويلها إلى أداة للتطوير الإنساني الشامل.

الوظيفة الإيديولوجية للرياضة عبر التاريخ

ج. حسن

إن الرياضة كممارسة غير منظمة، ولدت مع الإنسان الذي كان مضطرا لاستعمال عضلاته سواء للحصول على قوت يومه أو للدفاع عن نفسه ضد باقي الحيوانات، لكن مع ظهور الملكية الخاصة، بدأت تظهر ممارسات ذات طابع رياضي لكن بنزعة التملك وفرز الأقوياء، هكذا بدأ التقسيم الطبقي، الأسياد مالكي وسائل الإنتاج، الجنود وهم ممارسي الرياضات الحربية حماة مالكي وسائل الإنتاج ثم العامة، العبيد والنساء والحرفيين. ومع تطور وسائل الإنتاج وتفشي الاستغلال، فكرت الطبقات السائدة في كيفية تخدير شعوبها لتحريف وعيها وتوجيه طاقاتها نحو انتصارات وهمية عوض تجاه مستغليها، هكذا بنت أوروبا القديمة مثلا روما، حلبات للصراع والمبارزة يحضرها الجمهور وتحت إشراف حاكم المدينة أو البلاد وتخفي دسائس الحكم، هكذا يعمل الحكام على التخلص من أي قائد عسكري يزعجهم، بما في ذلك تعريضه للحيوانات المفترسة، أو عدم احترام قوانين المبارزة. لكن الجمهور يكتفي فقط بالصراخ، غالبا لصالح المنتصر ومستمتعا بالدم وبالأرواح التي تزهق كتعبير عن السادية الكامنة داخله التي لا يقدر إخراجها تجاه الأعداء الحقيقيين، ومع بروز النظام الرأسمالي، ظهرت فئة توظف هذا التاريخ لصالحها وهم الوسطاء، فإضافة إلى الدور الإيديولوجي لهذه الرياضات التي تسعى من خلالها الدول المعبر السياسي عن الطبقات السائدة فيها، هؤلاء الوسطاء يستغلون هذه المباريات والمبارزات للمراهنة ونشأت معها شركات همها الأساسي هو تحقيق الأرباح ولو على حساب حياة وصحة المتبارزين/ات، ومع هذا التحول، ظهرت كذلك منظمات قارية ودولية للإشراف على هذه «الرياضات» وتحولت إلى شركات متعددة الجنسيات (FIFA، UEFA، CAF، FIB...) وظهر معها ما يسمى بالإعلام الرياضي من راديو وتلفاز ومختلف وسائل التواصل الاجتماعي إما للتعريف برياضة ما أو بفريق أو مسابقة محلية أو قارية أو دولية وما يرافق ذلك من إشهارات وبيع وشراء في كل شيء من ملابس خاصة، أدوات رياضية والدعاية لنماذج معتبرة ناجحة من أجل خلق وعي زائف بل ومحاولة صنع رأي عام جديد حول ملف ما، كمحاولة جعل ثقافة الشذوذ الجنسي طبيعية أو محاولة غسل دماغ المتتبعين/ات من الحرب الدائرة بين روسيا وحلف الشمال الأطلسي في أوكرانيا وفرض الإتحاد الأوروبي على فرقها وعلى وسائل الإعلام الناقلة «دعم أوكرانيا» في حين يتم رفض حتى حمل راية فلسطين، كما تم استبعاد روسيا مثلا من الألعاب الأولمبية الأخيرة باريس وتم السماح لكيان الصهيوني بالمشاركة هذا إضافة إلى زرع وهم العدالة في المباريات الرياضية بين الفرق المتنافسة أو بين المنتخبات، في حين أن الواقع يفند كل هذه المزاعم. هكذا إذن يتبين بالملموس بأن الرياضة عامة وكرة القدم خاصة، لم تعد مجرد رياضة بل أداة فعالة أولا من أجل التنفيس عن الجماهير، التي تؤمن بانتصارات وهمية ومن جهة ثانية توجيه وعيها الحسي نحو القضايا التي تخدم فقط مصالح الرأسمال. فالآلة الدعائية، خاصة مع تطور وسائل الإعلام والإتصال تمكنت توظيف مختلف العلوم من أجل التحكم في أوسع الجماهير المهتمة بالشأن الرياضي، سواء من خلال إدخالها في عمليات القمار والمراهنة، أو من خلال حلم النجاح في رياضة ما حتى تتمكن من التسلق الطبقي، خاصة وأن أجور «كبار» الرياضيين/ ات لم يعد يقبلها العقل السليم، إضافة إلى تمكن هذه الآلة الدعائية من خلق ما يسمى أتباع ومشجعي/ ات فريق ما، أو منتخب ما وربط نجاحاته بنجاح مشجعيه وفشله بانتكاسة لأتباعه، وبذلك يصبح نجاح فريق ما هو نجاح مشجعيه/ اته في حين هذه الأخيرة تعيش أزمة حقيقية، أزمة وعي وأزمة اقتصادية واجتماعية، مما يؤدي بها إلى ممارسات في بعض الأحيان تؤدي إلى نتائج كارثية، كالتعصب للفريق والعنف بين مشجعي الفرق إلى غير ذلك من السلوكات المتحكم فيها من طرف جهات معينة تستغل هذه الجماهير الساذجة التي تنساق وراء شعارات تشحنها على القيام بما لا يجب القيام به لو تم استحضار العقل والمنطق السليمين أثناء تلك الأحداث.

إن البشرية في حاجة إلى ممارسة الرياضة وليس مشاهدة ممارسين/ ات، أما الأولوية فيجب أن تعطى إلى القطاعات التي تنتج إنسان الغد، ذي صحة جيدة وبتعليم جيد يمكنه من الفكر النقدي ويخلق منه إنسانا متوازنا ليس سهل الانسياق.

إن البشرية في حاجة إلى ممارسة الرياضة وليس مشاهدة ممارسين/ات، أما الأولوية فيجب أن تعطى إلى القطاعات التي تنتج إنسان الغد، ذي صحة جيدة وبتعليم جيد يمكنه من الفكر النقدي ويخلق منه إنسانا متوازنا ليس سهل الانسياق.

الإنفاق على الرياضة: نزيف كبير لمردود عمومي منعدم

حوالي 1400 مليار سنتيم هو المبلغ التقديري الذي ستنفقه الدولة المغربية لإعداد وتهييء 7 ملاعب كرة قدم في 7 مدن هي الدارالبيضاء - الرباط - مراكش - أگادير - طنجة - فاس وبنسليمان، مقابل مساهمة هزيلة جدا لاحتضان جزء من المونديال بمعية اسبانيا والبرتغال. وهذه المساهمة قد لن تتعدى ٪1 في الناتج الداخلي الإجمالي، لأن هذا الرقم هو الذي حققته قطر في المونديال الأخير (2022) والذي اقامته بأكثر من 200 م. دولار،و كلفة اجتماعية وحقوقية وطبقية باهضة. وفي تجارب سابقة، لم تستفيد أغلبية الشعب في البرازيل (2014)،و جنوب أفريقيا (2010) من عائدات التنظيم الكروي الأكبر في العالم، حيث حصدت الفيفا والشركات العابرة للقارات والقنوات الناقلة لمباريات المونديال الحصة الأكبر من الفوائد، فيما حصدت ملايين الجماهير الشعبية الفرجة الآنية وبعدها التخلف والمعاناة.

المصطفى خياطي

إذن والحالة هاته في دول سبقت إلى تنظيم هذه التظاهرة الرياضية العالمية، ماذا سنجني كمغاربة من مونديال 2030؟

طبعا سنرث ونتحمل كشعب تكلفة تسديد الديون المترتبة ونتحمل أسعار فوائدها التي ستتفاقم في ظل التقلبات والتحولات الجيوسياسية والاقتصادية الحالية. وإذ أن الدين العام للمغرب كان في 2024 بلغ نسبة 80٪ من الناتج الداخلي الإجمالي، فإنه في 2025 سيتجاوز 90٪ من الناتج الداخلي الإجمالي. وأمام العجز الذي تعرفه الميزانية العامة، ولتسديد الفوائد فقط مع إعادة الجدولة، قد تلجأ الدولة المغربية مجددا إلى الاستدانة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وطلب الدعم من بعض شركاء النظام المغربي في الاتحاد الأوروبي والخليج. لكن باي مقابل؟ ليس هذا فقط ما سنجنيه من هذا التباهي القاتل، بل إن مغرب ما بعد 2030، وعلى عكس ما تروج له الأدوات الدعائية المخزنية، سنكون أمام وضع اقتصادي متأزم بسبب تفاقم التضخم والزيادة في أسعار المواد الاستهلاكية والنقل ومختلف الخدمات، لأن الذي يستحوذ على النصيب الأوفر من صفقات السياحة والفندقة والنقل والإعلام والاتصال هو ديناصورات افتراسية رأسمالية لا يهمها إلا الربح ولا شيء غير الربح. سنحصد كذلك تعميق التهميش والفوارق الاجتماعية وآثار التهجير القسري للعائلات وإفراغها من مساكنها لإقامة مشاريع سياحية وتفشي البطالة وزيادة الهاجس الامني/البوليسي ، وستتعمق كذلك الفوارق المجالية لان هذه التظاهرة الرياضية ستتركز في مدن محسوبة، مع التذكير فقط أنه في الميزانيات السابقة للدولة يخصص لجهتي الرباط والدارالبيضاء 56٪ وتتقاسم باقي الجهات النسبة المتبقية 44٪.

و لنترك المبلغ المرصود لإقامة وتهييء الملاعب والذي هو 1400 مليار سنتيم جانبا، وننظر إلى حالة ووضع قطاعاتنا الاجتماعية الأساسية كالصحة والتعليم. فإننا الآن كمغاربة بصدد نزيف كبير لاموال الشعب ومذخراته، وصرفها في إقامة لعبة رياضية لن تدوم أكثر من شهر. وبالإضافة لانسحاب الدولة من تأهيل المستشفيات العمومية والتوجه إلى التخريب الممنهج لهذا القطاع الاجتماعي الأساسي لصالح لوبيات ومافيات هذا المجال، فإن جل الصفقات بعد استحواذ «الغول الصحي» الذي يأتي على الأخضر واليابس، فإن باقي الاستثمارات لن تكون في يد الدولة ولن تجني منها خزينتها شيئا وهي استثمارات ستذهب للسياحة والفندقة والمطعمة والنقل والخدمات الموازية. وواهم من يصدق ان الفئات الشعبية وهوامش المدن المستضيفة للمباريات ستنتعش. بل بالعكس فإن بعض مهن الكدح والديباناج ستتم محاربتها والزج بمزاوليها إلى هامش الهامش أو السجن في حالة الاعتراض على جشع البرجوازية الافتراسية الجاثمة.

التظاهرات الرياضية، فرجة أم عبء على المغرب؟

إذا كانت المجابهة العسكرية هي سمة الحربين العالميتين الأولى والثانية، فالحرب الحالية من نوع اخر وتدار بأسلحة مختلفة عن طريق الأسواق ورؤوس الأموال، تحطيم منظومة القيم وتدجين الشباب بالمخدرات وبأفيون كرة القدم. فالأسواق المالية ومراكز القرار الاقتصادي الكبرى تتكلف بفرض مستوى الايقاع وسيرورة القرارات وتمتد آثارها إلى الدول النامية والمستضعفة ومنها المغرب.

علال الجديد

إن تنظيم المغرب لتظاهرتي كأس إفريقيا وكأس العالم بالاشتراك مع اسبانيا والبرتغال، يمكن أن يمثل فرصة للمغرب على طريق التنمية إن تم ربطها برؤية وطنية شاملة واضحة لإعادة تأهيل البنية التحتية وتطوير وسائل النقل ومحاربة الجريمة. وعدم انزلاق هذه المشاريع الى صيغة كونها مجرد بهرجة تمول بالديون وتستهلك اعلاميا وتوظف لتحويل اهتمام الشباب عن القضايا الرئيسية.

في عهدنا الحالي حيث تسرق الاحلام ويتحكم في العقول من خلف الشاشات والملاعب، لم تعد الرياضة وكرة القدم خصوصا لعبة شعبية للترفيه، بل تحولت، خاصة في كثير من الدول العربية ومنها المغرب الى أداة خطيرة لتدجين الشعوب وتوجيه عقول الناس خاصة الشباب نحو الفراغ والأمور التافهة. فلعبة كرة القدم لم تعد متعة بقدر ما أصبحت أفيونا يلهي الشباب عن قضاياهم المصيرية كالتعليم والتشغيل والصحة وتصبح سلاحا ناعما لإسكات الأصوات الحرة.

ففي الوقت التي تبنى فيه الملاعب الكبيرة بملايين الدولارات لاستقبال المباريات الرياضية الدولية، تغلق المدارس في القرى وتتحول المستشفيات العمومية الى قاعات انتظار الموت البطيء لعدد من المرضى، ويصبح هدم المنازل وتشريد أصحابها ومصادرة الأراضي الفلاحية لبناء منتجعات سياحية ووحدات فندقية، غير مبرر. والقول بأن هذه التظاهرات الرياضية ستوفر فرصا للتشغيل، هي شعارات تضع الشباب في الانتظارية الى 2030. وهي وسيلة للتنفيس السياسي، ومسكن الوعي، ووسيلة لتمرير السياسات الفاشلة دون مساءلة أو نقد.

هل من المنطقي أن تبنى ملاعب بمليارات الدولارات في بلد كالمغرب يشكو من هشاشة بنيته الاقتصادية ووصلت به البطالة الى 13،3٪ في الربع الأول سنة 2025 حسب تقرير المندوبية السامية للتخطيط، ومنظومة تعليمية وصحية متدهورة، ومنظومة قيمية متهالكة وتبعية مطلقة للمؤسسات الدولية اللعينة؟ ألم يكن من المناسب توجيه هذه الأموال لبناء المدارس والجامعات والمعاهد والمستشفيات ودور الشباب وتوظيف الشباب العاطل الذي أفنى جزء من عمره في الاعتصامات للمطالبة بحقه في الشغل.

ألم يكن من الأجدر، توجيه هذه الأموال لتحديث البنية التحتية المتآكلة من طرق وقناطر وتحديث شبكة الصرف الصحي وفتح مسالك بالمناطق الوعرة وفك العزلة عن ساكنة العالم القروي وإعادة ايواء المتضررين الذين تم ترحيلهم بعد نزع آراضيهم وهدم منازلهم وتعويضهم بما يضمن كرامتهم وانصافهم. فمصادرة الأراضي الفلاحية لبناء ملاعب وأكاديميات لكرة القدم على آراض شائعة، يدفع بأصحاب الأرض إلى الهجرة داخل المغرب أو خارجه. ما يشكل تهديدا للأمن الغذائي، ويجعل الأجيال القادمة في خطر، لذا فدورنا هو انقاذ هذا الجيل من الضياع وتوجيه شغفهم بالرياضة الى طاقة تغيير وبناء وتشييد واستثمار ذلك الحماس الشبابي في مبادرات مجتمعية وثقافية وزرع فيه روح النقد واستخدام العقل. والابتعاد عن الوهم وربط كرة القدم بالكرامة لا بالاستيلاب. الرياضة ولعبة كرة القدم بالضبط شيء جميل، لكن ما نخشاه هو توظيف هذه اللعبة وتحويلها الى أداة لتغييب الوعي وسرقة الحاضر وتضبيب المستقبل بتزفيت العقل.

كيف يعقل أن نراهن على ملاعب الكرة عوض الحقل والمزرعة في زمن تشكو فيه البطون من الجوع، ويئن الفلاح تحت وطأة الجفاف، ويسمع أنين المريض، وصوت المعطل والكادح؟ كيف يعقل أن تصرف مليارات الدولارات في تشييد ملاعب ضخمة وبمواصفات عالمية على أرض قاحلة، ويرهن من أجلها المال العام؟ فأي عقل راشد يمكنه أن يبرر أولوية «الفرجة « على العيش الكريم؟ فلنرتب الأولويات في بلد يعاني فيه المغاربة من البطالة وغلاء المعيشة وانهيار القدرة الشرائية وتدهور الخدمات العمومية.

كيف يعقل أن نراهن على ملاعب الكرة عوض الحقل والمزرعة في زمن تشكو فيه البطون من الجوع، ويئن الفلاح تحت وطأة الجفاف، ويسمع أنين المريض، وصوت المعطل والكادح؟ كيف يعقل أن تصرف مليارات الدولارات في تشييد ملاعب ضخمة وبمواصفات عالمية على أرض قاحلة، ويرهن من أجلها المال العام؟ فأي عقل راشد يمكنه أن يبرر أولوية «الفرجة « على العيش الكريم؟

كيف تهندس إسرائيل الإجرام عبر عملائها في غزة؟

أجبرني جوع أطفالي على التوجه إلى مركز المساعدات الأميركية في رفح، وعند الوصول، رأينا أشخاصاً ملثّمين ومسلّحين، وعرفنا لاحقاً أنهم من عصابة "أبو شباب" المتعاونة مع الاحتلال، فأمرونا بالاصطفاف في طابور، وتعمّدوا إهانة الجميع عبر الضرب بالعصي وأعقاب البنادق، والتلفُّظ بشتائم قذرة، ولم يَسْلَمْ منهم أحد، حتى السيدات، وبدا أنهم بذلك كانوا يثبتون ولاءهم لضبّاط الاحتلال الذين يراقبون كل شيء بطائرات كواد كابتر على علو منخفض فوقنا، والذين بدورهم أمروا أفراد العصابة باعتقال عدد من الشبان، والذهاب بهم إلى مكان مجهول.

محمد النعامي

وكان صوت تواصلهم مع ضابط إسرائيلي واضحاً من أجهزة الاتصال «المخشير»، ولم يخجلوا من أنفسهم، وأطلقوا النار على أقدام عدد من الشبان، وفي النهاية أخبرونا أن نعود شمالاً لأنّ المساعدات نفدت، وانسحبوا، وعدتُ خالي الوفاض إلى عائلتي. وفي الطريق كنت أتساءل: كيف يقدر أحد على خيانة شعبه، والعمل لخدمة عدو مجرم؟ وكيف كان مثل هؤلاء يعيشون معنا قبل الحرب؟»

كان هذا ما عَايَشَهُ محمد التلابنة، الذي دفعته المجاعة المستشرية في قطاع غزة إلى المخاطرة والذهاب إلى مراكز توزيع المساعدات، والتي باتت تُعرف فلسطينياً بـ «مصائد المـوت»، نظراً إلى المجازر اليومية التي يرتكبها الاحتلال بمنتظري المساعدات في محيط المراكز، والتي يروح ضحيتها يومياً عشرات الشهداء. وبعد أن قطع مسافات طويلة، فوجئ بمسلحين من عصابات موالية لإسرائيل يعملون بالنيابة عن جنودها.

وتُعتبر هذه مهمة ضمْنَ العديد من المهام التي يوكلها الاحتلال الإسرائيلي إلى العصابات التي كوّنها من عملاء وخونة ومجرمين، والتي تعمل كأداة قذرة ورخيصة في يده.

وقد أشرف الاحتلال على تشكيل هذه العصابات بعد اجتياحه البري لرفح، وبرزت عصابة «أبو شباب» كأكبر هذه التشكيلات الإجرامية، والتي عملت في البداية بأوامر الاحتلال على منع وصول المساعدات والبضائع التي تدخل من معبرَي رفح وكرم أبو سالم جنوبي القطاع تجاه سائر المحافظات. وكانت تنشط في المناطق التي يسيطر الاحتلال عليها، وبذلك كانت تؤمّن استمرار المجاعة وزيادة الغلاء، ضمن سياسة إسرائيل؛ العقاب الجماعي وتجويع أهالي القطاع.

وإلى جانب جرائمها داخل المجتمع الفلسطيني، فقد ساندت عصابة «أبو شباب» جيش الاحتلال عسكرياً، إذ عملت على تمشيط المنازل قبيل اقتحام الجنود، خشية أن تكون هذه المنازل مفخخة، وكذلك كشْف مناطق تواجُد المقاومين، ومراقبة المناطق المحيطة بتجمعات قوات الاحتلال، وغيرها من المهام التي يأمرهم بها الضباط.

وقد أعلنت المقاومة الفلسطينية أنها تتعامل مع «العصابات الخائنة» بالضبط كما تتعامل مع الاحتلال. وفعلاً، نفذت كتائب القسام عملية تفجيرية بمجموعة من عصابة «أبو شباب» التي كانت تعمل على تمشيط المنازل في رفح، وأسفرت العملية عن مقتل عدد منهم.[1]

ورسمياً، اعترفت إسرائيل بتكوينها هذه العصابات ورعايتها إياها، إذ كشف أفيغدور ليبرمان، رئيس حزب «إسرائيل بيتنا»، أن المنظومة الأمنية الإسرائيلية، وبتوجيه مباشر من نتنياهو، قامت سراً بتسليم أسلحة إلى عائلات إجرامية وعصابات في غزة.

أمّا نتنياهو، فقد برّر تشكيل هذه العصابات واستعمالها بأن «إسرائيل تعمل على حسم المعركة ضد حماس بشتى الطرق، بتوصية من جميع قادة المنظومة الأمنية».

وكشفت هيئة البث الإسرائيلية أن الرقابة العسكرية سمحت بالإفصاح عن أن إسرائيل زودت عصابات إجرامية في غزة بأسلحة من نوع كلاشنيكوف.[2]

ونقلت «القناة 12» العبرية عن مصدر أمني إسرائيلي أن خطة تسليح الميليشيا البدوية أنقذت أرواح جنود، ويأمل الجيش الإسرائيلي أن تقصُر أيام «حماس» بصورة كبيرة، وقد وُلدت الخطة من إدراك أن إسقاط «حماس» يتطلب تشكيل حُكْم بديل، إلاّ إن المستوى السياسي رفض أيّ حل، سواء السلطة الفلسطينية أو قوة متعددة الجنسيات، ولذلك تَقَرَّرَ إيجادِ حل ميداني، تمثّل في العصابات.[3]

وتعوّل إسرائيل على نجاح نموذج العصابات الموالية لها في جنوب القطاع لتكراره في كل المحافظات، وتزويدها بما يلزم لتكون قادرة على فرض سيطرتها الأمنية، وتتحول بالتدريج إلى بديل مدني لحكْم «حماس» في غزة، وذلك بعد أن تُساهم في إحداث نزاعات أهلية، وإشاعة انعدام الأمن، ومحاربة أي تشكيل أمني حكومي أو شعبي في غزة.

ومن جانبه، قال أحد المعنيين في غزة (م. غ) – وطلب عدم ذكر اسمه خشية استهداف الاحتلال – إن الاحتلال شكّل العديد من العصابات في مناطق متفرقة من قطاع غزة، وكان الهدف الأساسي هو زعزعة الأمن في القطاع، وإشاعة التفلّت الأمني، لكن الأمر تطور لأهداف أخرى، إلى أن وصل إلى وهم الاحتلال؛ أن تتمكن هذه العصابات من حكم القطاع، فيما يُسمى بـ «اليوم التالي».

وأضاف في حديث إلينا: «حوّل الاحتلال العملاء والمجرمين وتجار المخدرات وأصحاب السوابق والمدانين إلى عصابات إجرامية منظمة، وبات يُشرف عليها مباشرة، وجزء كبير من هذه العصابات يتمركز في مناطق سيطرة الاحتلال في مدينة رفح جنوبي القطاع، كعصابة أبو شباب وغيرها، بينما تمتد نشاطات هذه العصابات في كل مناطق القطاع، عبر إرسال عناصرها إلى خان يونس والمنطقة الوسطى، وقد سُجل نشاط لعصابات مشابهة في مدينة غزة وشمالها».

وكشف أن الاحتلال استخدم هذه العصابات لنصْب كمائن لعناصر وزارة الداخلية ووحدتها المتخصصة في ضبط الأمن خلال الحرب، والمعروفة باسم «قوة سهم»، إذ يوجّه عملاءه على الأرض لمهاجمة المساعدات لاستدراج الأمن، وفور تدخل أفراد القوة، يتم قصفهم من الطيران المسيّر، وقد تكررت هذه الكمائن عشرات المرات، وراح ضحيتها مئات الشهداء. وعمل الاحتلال على تصعيد جرأة المجرمين، إذ أمرهم بمهاجمة أسواق، ومشاف، وفي كل مرة تتدخل قوات الأمن تتكرر الاستهدافات.

أن الاحتلال استخدم هذه العصابات لنصْب كمائن لعناصر وزارة الداخلية ووحدتها المتخصصة في ضبط الأمن خلال الحرب، والمعروفة باسم «قوة سهم»، إذ يوجّه عملاءه على الأرض لمهاجمة المساعدات لاستدراج الأمن، وفور تدخُّل أفراد القوة، يتم قصفهم من الطيران المسيّر، وقد تكررت هذه الكمائن عشرات المرات، وراح ضحيتها مئات الشهداء. وعمل الاحتلال على تصعيد جرأة المجرمين، إذ أمرهم بمهاجمة أسواق، ومشاف، وفي كل مرة تتدخل قوات الأمن تتكرر الاستهدافات

وتابع: «كشفت تحقيقاتنا مع أعضاء عصابة ألقينا القبض عليهم في مدينة دير البلح أن الاحتلال طلب منهم قطع الطريق والتعرض لشاحنة أدوية، لاستدراج قوة سهم، وفعلاً، تدخّلت وتم قصفها من الجو. وكشفت عدة تحقيقات الارتباط المباشر بين العصابات المنظمة والاحتلال. والأمر لا يتوقف على النهب والسرقة، بل أيضاً يمتد إلى جهد استخباري منظم ضد الجبهة الداخلية. وإحدى العصابات التي كشفناها كانت عبارة عن شبكة عملاء، تزرع كاميرات، وتوفر بنك أهداف للاحتلال، وضمن هذا البنك كانت مؤسسات خيرية، وشخصيات نشيطة في توزيع المساعدات، وتوفير المياه لمخيمات النزوح».

وشدّد على أن هناك جهداً مركّزاً لضرب هذه العصابات وفرْض الأمن، على الرغم من الاستهدافات المكثفة التي تستهدف أي ناشط في الأمن. وكثيراً ما استهدفت منازل عناصر الشرطة والقوى الأمنية، وقتلت عائلاتهم لردع أي جهد لمحاربة الإجرام. لكن كل هذه المجازر لم تثن عناصر الأمن عن القيام بواجبهم الوطني وَالأخلاقي، بحسب وصفه.

وأوضح أنه مع تردّي الوضع الأمني، ظهرت عدة ظواهر إجرامية، سواء فردية أو جماعية، لا يرتبط مرتكبوها مباشرة بالاحتلال بالضرورة، كقطع الطريق والسرقة، والبلطجة والاحتكار، والعديد من الجرائم الأخرى، والتي لم يكن يحدث معظمها أبداً قبل اندلاع الحرب. وهذا ناتج من استهداف الاحتلال المباشر لعناصر الأمن، وخروج العديد من المجرمين من سجون وزارة الداخلية في بداية العدوان على غزة.

وخلال الأشهر الأخيرة، زادت معدلات الجريمة في قطاع غزة، كجرائم السطو والنهب، واستخدام الأسلحة النارية والبيضاء في الخلافات، في ظل استهداف الاحتلال عناصر الأمن النشيطين.

وتنشط معدلات الجرائم بصورة أكبر في محيط المناطق التي يتمركز فيها جيش الاحتلال، كشارع الرشيد الساحلي والمناطق المحيطة بمحور نيتساريم، كونها المناطق التي يصعب أن يصل إليها عناصر الأمن.

وكان الشاب عبد الرحمن رجب أحد ضحايا جرائم قطع الطريق والنهب، في أثناء عبوره طريق الرشيد الساحلي متوجهاً من شمال القطاع إلى جنوبه، في نقطة سيطرة كاملة للاحتلال.

وقال عبد الرحمن رجب إنه مع الفقر المدقع والنزوح وفقدان منزله، قرر أن يبدأ مشروعاً بسيطاً يخفف من سوء الأوضاع المعيشية لعائلته، عبر بيع المثلجات والمياه الباردة، وكان ينقصه جهاز طاقة (ينظم الكهرباء الخارجة من الألواح الشمسية) وثلاجة. ولتوفير ثمن هذه المعدات، قامت والدته ببيع ما لديها من مجوهرات، وبعد أن اشترى جهاز الطاقة، الذي كان ثمنه ٨٠٠٠ شيكل، حاصره بعض قطّاع الطريق في أثناء عودته.

وأضاف في حديث إلينا: «في وسط شارع الرشيد، هاجمني أربعة من قطّاع الطريق؛ ثلاثة منهم يحملون أسلحة بيضاء، والآخر يحمل سلاحاً ناريّاً (مسدساً)، وطلبوا مني ترْك الجهاز ومتابعة طريقي إن كنت لا أريد الموت، فرفضتُ قطعاً، فبدأوا يضربون يدي بالخناجر، وعلى الرغم من الجروح، فإنني لم أترك الجهاز، إلى أن وجّهوا المسدس نحوي، حينها تركته، وأخذوه وعادوا تجاه مدينة غزة، وأكملتُ طريقي والدموع تملأ عينيَّ، وتوجهتُ إلى مستشفى العودة لمداواة جروحي».

وشدد رجب على أن قطّاع الطرق يحتمون بقوات الاحتلال، إذ يختارون مناطق مقابلة لتواجُد القوات البرية الإسرائيلية، ومُراقَبَة من جانبها على مدار الساعة، ليمنعوا تدخل الأمن و«وحدة سهم» التابعة لوزارة الداخلية في غزة. وفي تلك المناطق، يتم العديد من جرائم السرقة يومياً.

وتابع: «شعرت بالقهر، إذ لم تكن غزة يوماً كما هي اليوم. كنا نسمع عن قطاع الطرق في القصص القديمة التي تروي أحداث الصحراء، والآن لن أتمكن من بدء المشروع، وسنبقى في دوامة الفقر والتشتت. خسرنا كل شيء، حتى كرامتنا خسرناها.»

عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية

دروس حرب لم تنتهي

أواخر الأسبوع الثاني من شهر يونيو المنصرم قام التحالف الأمريكي/الصهيوني بتنفيذ هجوم إرهابي على إيران وبرر جريمته تلك بالادعاء ان الإيرانيين يحاولون امتلاك السلاح النووي. اما الدواعي الحقيقية للهجوم فهي تحقيق اهداف استراتيجية لا علاقة لها بتخصيب اليورانيوم، لذلك فالهجوم هذا يعد عملا إرهابيا كونه يضرب بعرض الحائط القانون الدولي. فهو اعتداء سافر على دولة ذات سيادة بهدف قلب نظامها السياسي وارغامها على الاصطفاف الى جانب الغرب الامبريالي واخضاعها للهيمنة الامريكية.

ب. ح

لقد اعطى نتنياهو إشارة انطلاق عملية «الأسد الصاعد» (Raisin Lion) وهو الاسم الذي أطلقه على هجومه الذي كان يهدف من ورائه تخريب البنية الايرانية المعدة لتخصيب اليورانيوم واوضح ان العملية ستتطلب بضعة أسابيع. حددت الأهداف الأولى للهجوم في اغتيال القادة العسكريين الإيرانيين وكذا المسؤولين الكبار في قطاع الصناعة العسكرية الذين لهم علاقة بالبرنامج النووي، وتم التأكيد على انه تتوفر معلومات تبين ان إيران تعمل بشكل حثيث لامتلاك السلاح النووي، هذا في الوقت الذي انشغلت فيه طهران بالمفاوضات مع الأمريكيين بخصوص التخصيب لأهداف سلمية/مدنية. اما المعلومات المتوفرة بخصوص الطائرات الصهيو/أمريكية التي شاركت في الموجة الأولى من الهجوم فتفيد انها استهدفت، الى جانب القادة العسكريين الكبار وكبار المسؤولين على الصناعات العسكرية، منشآت الدفاعات الجوية والاتصالات، وقد تكون قد اصابت مصانع للصواريخ الباليستية وغيرها. وقد سبق للإيرانيين ان صرحوا انه إذا تم ضرب منشآتهم النووية سينسحبون من معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية (TNP)، لذلك فإيران تتواجد الآن في وضع معقد، اذ عليها ان تخرج من المعاهدة ومتابعة التخصيب وتطوير قدراتها النووية، لان عدم القيام بتلك الخطوة سيفهم كاستسلام و انهزام امام العدو، في نفس الوقت قد يستغل التحالف الصهيو/أمريكي الفرصة للدفع بطهران للانسحاب من المعاهدة لان من شأن ذلك ان يؤلب عليها الاوربيين وهم من قالوا غير ما مرة انه لا يمكن السماح لإيران بامتلاك السلاح النووي، كما صرح العديد منهم اثناء الهجوم الحالي ان «إسرائيل لديها الحق في الدفاع عن نفسها».

لقد تمكنت إيران بالفعل من تخصيب اليورانيوم الى حدود 60% وذلك من حقها طبعا، خاصة وأنها ملتزمة بمعاهدة عدم انتشار السلاح النووي كما ان منشآتها خضعت لمراقبة الوكالة الدولية للطاقة النووية (AIEA) التي اكدت في تقاريرها، انها لم تلحظ أي نشاط من جانب الإيرانيين يؤكد انهم يسعون لامتلاك السلاح النووي. رغم ذلك فتخصيب اليورانيوم بهذه النسبة يجعل منها دولة على عتبة امتلاك النووي الامر الذي اتخذه المعادون لها، وعلى رأسهم الكيان الصهيوني، ذريعة لشن حملة عليها واتهامها بالسعي لصناعة القنبلة النووية، وهذا السبب نفسه هو الذي اتخذه الكيان وحليفه الأمريكي مبررا لشن الهجوم عليها. وللحقيقة فقد اكدت إيران انها تملك كل لوازم صناعة القنبلة إذا اقتضى الامر ذلك، كما ان المرشد الإيراني نفسه أقر ان الفتوى التي تحرم امتلاك القنبلة النووية ربما سيتم مراجعتها متى أرغمت إيران على ذلك، وكل هذه أمور حدت بالغرب والصهاينة للاعتقاد بان إيران يشكل بالفعل خطرا نوويا. بعد ذلك حاول الإيرانيون تفادي اتهامات الغرب باللجوء للطرق الدبلوماسية، فقد أكدوا عزمهم التخلي على اليورانيوم المخصب بنسبة 60%، مع الاكتفاء ب 753% كمستوى كاف لصناعة وقود المفاعلات المدنية، ذهبوا أكثر من ذلك لحد القبول بعضوية أمريكية بين افراد الوكالة الدولية للطاقة النووية التي ستقوم بفحص منشآتها النووية وأقر «شامخاني» يومين فقط قبل الهجوم الإسرائيلي ان طهران مستعدة للتوقيع على معاهدة تحرم امتلاك السلاح النووي. ومن خلال كل تلك المبادرة كان واضحا ان إيران لا ترغب في المواجهة بل تسعى للتهدئة لكن كل ذلك لم ينفعها في شيء.

توصل «شامخاني» الى اتفاق مع «ستيف ويتكوف» Steve witkoff (، وهو من المقربين من الرئيس الامريكي، لعقد لقاء لمناقشة مسألة التخصيب، لكن الكيان الصهيوني الذي لا يرغب في مثل ذلك اللقاء عجل بالهجوم وانفضحت لعبة ترامب الذي لم يدخل في تلك المفاوضات الا لربح الوقت. لقد تمكن من الإيقاع بالإيرانيين، لأنه في الوقت الذي يتفاوض معهم، كان ينسق في نفس الوقت مع الكيان الصهيون ويرتب معهم للهجوم. فكان الهجوم فعلا، وكان مفاجئا، قويا وغير مبررا بالنظر للقانون الدولي. فاذا أراد الصهاينة ان يبرروا هجومهم بحجة الدفاع عن النفس ارتكازا للمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، فعليهم ان يقوموا بذلك امام مجلس الامن وان يقدموا حججا تثبت ذلك، وهو الامر الذي لا يستطيعون القيام به لان إيران لاتزال تفاوض بشأن برنامجها النووي ومتمسكة بمعاهدة الوكالة الدولية للطاقة النووية، في حين ان الكيان الصهيوني لم يوقع على هذه المعاهدة. نظرا لكل هذه الاعتبارات فما قامت به إسرائيل بدعم امريكي هو جريمة حرب، وقد اعتقدوا انهم بضربتهم تلك سيتمكنوا من القضاء على النظام الإيراني لكن النتيجة كانت صادمة، فقد كان رد الإيرانيين ردا قويا ومدمرا للكيان الصهيوني، بالرغم من انه لم يأتي مسرعا ذلك لأنه تم ايهامهم بأنهم في مأمن، و بان طهران لن تتعرض لأي هجوم، لذلك انهمكوا في الاستعداد للمفاوضات التي اعتقدوا انها ستتم فعلا.

ان الهجوم قد تم الاعداد له من طرف الصهاينة والأمريكيين منذ مدة واتبع الاعداد له نفس المنهجية التي اتخذتها الضربة الأوكرانية للعمق الروسي بحيث تم نقل طائرات بدون طيار لداخل إيران وتم توجيهها صوب مواقع واهداف تم تحديدها سلفا وبدقة. اما المشروع الإرهابي الذي يندرج فيها الهجوم فهو مشروع كبير بحيث لا يقتصر على إيران او حتى روسيا بل هو أوسع وابعد من ذلك ما جعل ترامب يقتنع به. وبهذا الصدد فلا مجال للشك ان هنالك علاقات وطيدة وتنسيق بين الاوكرانيين والبريطانيين والصهاينة والامريكان. فالمسيرات التي أطلقت على العمق الروسي كانت بتدبير من البريطانيين الذين ينسقون في كل تحركاتهم مع الموساد لضرب أهدافهم اكان ذلك بروسيا او بإيران، وهذا لا ينفي ان الاوكرانيين قادوا عملياتهم بشكل منفرد ومستقل وكذلك فعل الصهاينة في الجمهورية الإيرانية. لكن رغم ذلك فالعمليتين تم تصميمهما وتدبيرهما بشكل مشترك، فالصيغة والتخطيط والدعم اللوجستيكي تم بكيفية مشتركة. فغير خاف انه من مصلحة أوكرانيا اضعاف إيران، فهي من تدعم عدوها الأول روسيا، كما ان الموساد متحمس لدعم أوكرانيا وذلك ليس بهدف رد الجميل لكن لان العمل المشترك يندرج في إطار اهداف وتخطيط استراتيجي.

بخصوص الضربات الصهيونية الموجهة لإيران، ف 90% منها تم في الساعات الأولى من الهجوم، بعد ذلك تتبعنا اعمالا إرهابية قامت بها شبكة من العملاء التي تم استنباتها بالداخل الإيراني فقامت بإنشاء معامل لصناعة المسيرات وتوجيهها لأهداف إيرانية حددت بدقة، لكن المخابرات الإيرانية اكتشفت أعضاء هذه الشبكة وتم توقيفهم تباعا. وما يفهم من خلال ضربات الإرهابيين هذه هو ان الهدف ليس هو البرنامج النووي الإيراني بل هو اسقاط النظام وهو الامر الذي تعتبره إسرائيل مسألة وجودية. اعتبارا لكل هذه الوقائع امكن القول ان إيران تمت مباغتتها على المستوى التكتيكي وليس على المستوى الاستراتيجي، فالجمهورية الإيرانية كانت متيقنة ان منشآتها الحساسة سيتم استهدافها لذلك قامت بإخلائها من كل محتوياتها المشعة وغيرها، لذلك فالادعاء بالقضاء على البرنامج النووي الإيراني مجرد هراء، فضربات الصهاينة وحلفائهم الأمريكيين قد خربت فعلا بنايات ومقرات وذلك من شأنه ان يؤخر لبعض الوقت البرنامج النووي الايراني لكن الادعاء بإنهاء هذا البرنامج الايراني يبقى مجرد ادعاء، فإسرائيل فشلت فشلا ذريعا فيما خططت له وربما تكون قد خلقت الشروط لإضعافها، بل لتسريع نهايتها.

الآن تم وقف إطلاق الصواريخ لكن الحرب لم تنتهي فربما بجعبة الكيان الصهيوني واجهزته المخابراتية مزيد من الخدع لكن مهما جدد الكيان ونوع من حيله فلن يحقق الفوز ذلك لان الحرب ليست مجرد مكر بل تتطلب قدرات عسكرية مؤكدة وهي ما بدأ الكيان الاحتلالي يشكو بنقص فضيع منها لذلك استغاث بالأمريكيين لوقف الاقتتال. ومعلوم ان الكيان الصهيوني لن يتوقف عن العدوان، انه لم يكتف بالاستمرار في إبادة الفلسطينيين وتوجيه الضربات تارة للبنان وأخرى لسوريا واليمن، وها هو اليوم يواصل جرائمه بالهجوم على الجمهورية الإيرانية بدون مبرر قانوني مدعوما في ذلك، كما في كل مرة، من الأمريكيين وحلفائه الإمبرياليين الغربين، لذلك فلا مناص من ان تقف كل الدول وكل الشعوب المحبة للسلام في وجه الغطرسة الامبريالية الغربية والفاشيين الجدد ومنهم قادة الكيان الاحتلالي ولما يخططون له من حروب من شأنها ان تؤجل نهاية العالم.

لماذا غاب الحراك النسوي الغربي عن دعم نساء الشرق الأوسط؟

عُرف عن السرديات النسوية منذ نشأتها، أنها ألقت بثقلها لمواجهة الظلم بكافة أشكاله والعنف ضد النساء دون تمييز، لكن يبدو أن هذا الحراك وخاصة ما تزعمته النسوية الغربية قد غض الطرف تماماً عما تتعرض له النساء في المنطقة العربية. حيث فرضت الأوضاع المستعرة في المنطقة وعلى وجه التحديد ما يحدث في السودان من قبل قوات الدعم السريع، وفي قطاع غزة في فلسطين المحتلة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، من قمع وتدمير وعنف ضد المدنيين الأبرياء ومحاولات طمس الهوية، تساؤلات عدة فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان أثناء النزاعات والحروب وسيما حقوق النساء والدفاع عنهن، وعن غياب دور المنظمات الدولية والحركات النسوية العالمية ولغة النضال المعهودة من دعم المرأة في هذه المنطقة التي كُتب عليها الصراع.

سارة امين

الإشكالية المطروحة هُنا تتناول الحديث عن تضامن أجوف من قبل الحركات النسوية الغربية بل إن صح القول تجاهلها وضع النساء أثناء الصراعات الراهنة في المنطقة، والمؤشرات الواضحة في ذلك هو ما آلت إليه أوضاع النساء السودانيات والفلسطينيات، والتي باتت كارثة إنسانية غير مسبوقة في عصرنا الحالي ودُفنت أنوثتهن تحت أنقاض الحروب، والعالم المتحضر لا يبالي. فالنساء اللواتي يعتبرن ركيزةٍ المجتمع، أصبحن أكثر الفئاتٍ تعرضاً لانتهاكات مدمرة جسدياً ونفسياً في أوقات الحروب. وكان المتوقع المناداة بحقوقهن وحمايتهن، والتي من المفترض أنها مسئولية تقع على عاتق المجتمع الدولي بأسره، وهذا ما دعت إليه الجمعية العامة بإعلانها القرار رقم(3318) رقم 4 في مايو من عام 1974 بشأن حماية النساء والأطفال في حالات الطوارئ والمنازعات المسلحة، ولكن أين النساء في السودان وفلسطين من هذه الحماية.

لقد تم استخدام مختلف القوانين الدولية ومعايير المساواة كعنصر من عناصر النزاع، وتفعّلت لمصلحة الدول التي وضعتها ولشركائها. وكشفت الحروب الراهنة في المنطقة العربية أن القوانين الدولية والإنسانية وفي القلب منها ما يتعلق بحماية النساء وحقوقهن، على ما يبدو أنها تقتصر فقط على فصيل معين من النساء دون غيرهن، في بقعة جغرافية معينة وربما بسبب لون أو جنسية أو مُعتقد، أو حتي تحقيق مصلحة، فيما يعرف ب "إزدواجية المعايير". فلقد تم تهميش المرأة في دول الشرق من أن تحظي بحقوقها كما المرأة في الغرب ولم تجد من يدافع عنها ويغضب لأجلها. ولعل العامل الأكبر في هذه الإزدواجية، هو النظرة العنصرية أو الدونية للشرق الأوسط بأكمله، تحت سيطرة النيوليبرالية الغربية وتفشي الرأسمالية وتحكمها في توجهات الحماية الاجتماعية، ما أدي إلي تغيير مسار الحراك النسوي أو بمعني أدق أصبح انتقائياً في التعاطي مع قضايا النساء.

أولاً: الحراك النسوي في ظل النيوليبرالية الحالية:

يبدو أن الحركات النسوية قد غرقت في وقتنا هذا في فخ النيوليبرالية التسويقية بعيداً عن النضال النسوي الاجتماعي، ما بين لعبة الأرقام والقوانين، وتصارع الحقوق، وضوابط المصالح وحرياتها، والحاجة للحماية. ويتضح ذلك عبر ما يلي:

• انحراف الحراك النسوي عن مسار النضال الاجتماعي: في مرحلة العولمة والنيوليبرالية الحالية تبنت النسويات مبادئ الحوكمة "النموذج المعاصر للديمقراطية المنبثق عن نظام إدارة المشاريع الاقتصادية الكبري"، لذلك تحولت المطالبات النسوية من المساواة في الحقوق والواجبات إلى كوتا عددية ضمن المؤشرات الرقمية المرتبطة بالحوكمة داخل المجتمعات. وأصبحت إنجازات الحركة النسوية مرتبطة بتقاسم المراكز عددياً على أسس لا تخدم بالضرورة غايات النضال النسوي. وقد ارتبطت هذه المقاربة وهذا الواقع بما عُرف ب "الجدوى الاقتصادية دون الجدوى الاجتماعية".

• تأثير الجهات الممولة علي توجيه الحراك النسوي: تبنت المنظمات النسوية البرامج المطروحة وفقاً لأجندة المموّلين الداعمين ل "الحراك الديمقراطي" وعممت هذه المفاهيم في خطابها العام كنموذج للحرية والديمقراطية، دون أن تدرك أن المرجعيات السلطوية المالية والدولية المعولمة هي مرجعيات شرسة، وعندما رفعت النسويات العربيات الصوت ضد الجرائم التي تُرتكب بحق المدنيين والمدنيات في قطاع غزة، كجزء من نضالهن لمناهضة الظلم، هددت هذه المصادر بحجب التمويل عن الناشطات وكان ذلك استمراراً لنمط الشروط المفروضة في برامجها، فوجدن أنفسهن مشلولات في أدائهن وحريتهن أمام أزمة إنسانية غير مسبوقة.

يُذكر أن النسوية الغربية لم تدخر جهداً في دعم النساء في أوكرانيا في حربها ضد روسيا، كما تحركت كل الآليات الدولية بسرعة لفرض عقوبات اقتصادية قاسية على موسكو وتقديم الدعم العسكرى والإنسانى لكييف بكافة أشكاله. أما عن اهتمامها بالمرأة في الشرق الأوسط فقد برز علي سبيل المثال، حينما ثارت تلك الحركات علي النظام الإيراني في المحافل الدولية بعد حادثة مقتل الشابة الإيرانية مهسا أميني في 2022م، بسبب مسألة الحجاب وقوانين النظام المتشددة. حيث شهدنا تفاعلاً قوياً من قبل جماعات حقوق المرأة الغربية والناشطات والمشاهير مع الاحتجاجات النسائية في إيران، وقامت بعضهن بقص شعورهن تضامناً مع هذا الحراك آنذاك، وتبنت العديد منهن مطالب بإقالة إيران من لجنة الأمم المتحدة للمرأة، في حين أصبح صمت تلك المنظمات هو السائد الآن بشأن مأساة النساء والفتيات السودانيات والفلسطينيات.

ثانياً: حروب المنطقة وتضرر النساء:

تشهد بعض دول المنطقة العربية خاصة (السودان وقطاع غزة في فلسطين المحتلة) تفاقم حالة الحرب والدمار والتي أثرت سلباً علي البلاد بكافة أطيافها وبشكل أساسي النساء أكثر الفئات تضرراً، حيث يعانين من ظروف صحية وبيئية كارثية لاسيما النساء الحوامل والفتيات اللاتي وصلن سن البلوغ في فترة الحرب وغياب أساسيات الحياة الآدمية، بالإضافة إلي العنف الجنسي والاعتقالات والاعتداءات الوحشية بحق النساء بمختلف أعمارهن، ومآلات هذا الوضع والصمت عليه، هو مؤشر واضح علي تجاهل الحركات النسوية لمعاناة النساء في المنطقة العربية....

إن البشرية في حاجة إلى ممارسة الرياضة وليس مشاهدة ممارسين/ات، أما الأولوية فيجب أن تعطى إلى القطاعات التي تنتج إنسان الغد، ذي صحة جيدة وبتعليم جيد يمكنه من الفكر النقدي ويخلق منه إنسانا متوازنا ليس سهل الانسياق.

ثالثاً: دور النساء في النزاعات:

تلعب النساء دوراً هاماً في المجتمعات التي وقعت فريسة للنزاعات والحروب. فبعضهن يقمن بقيادة مبادرات للسلام وتشكيل تحالفات تدعم حقوقهن الاجتماعية والسياسية، وكذلك يساهمن في إعادة البناء والتوعية وتقديم الدعم اللازم لإيواء النازحين ومساعدتهم وكذلك تعليم الأطفال، ما يعكس قوة إرادتهن ومرونتهن في مواجهة أية تحديات، وهذه المبادرات تظهر كيف يمكن أن تكون النساء قوة للتغيير وحفظ هوية المجتمعات.

– النساء في السودان:

دأبت الكتل النسائية السودانية على الحديث عن حقوق النساء في السودان ومعاناتهن، وإيصال أصواتهن إلي المنظمات الأممية والنسائية منذ بداية الحرب وتفاقم العنف ضد السودانيات، لكي يتحمل المجتمع الدولي مسئوليته تجاه ما يحدث لهن، فهو مطالب بوضع ملف النساء خلال هذه الحرب ضمن أولويات المفاوضات الجارية والمستقبلية، وضمان أنها تحظى بالحماية الكاملة وأن أطراف النزاع لا يعتبرون النساء واحدة من ساحات الحرب المشروعة التي يمكنهم خوضها والإفلات بعد ذلك من العقاب. إضافة لتعزيز المساواة وتطبيق قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، مثل القرار (1325) حول النساء والسلام والأمن، والتي تدعو إلى زيادة مشاركة النساء في جميع جهود الوقاية من النزاعات.

كما أن هناك ناشطات سودانيات عملن علي إيصال صوت المرأة السودانية ومعاناتها في كافة المحافل الدولية، كصورة من صور صمودهن وكفاحهن. فالناشطة السودانية، نعمات أحمداي، دعت المجتمع الدولي إلى اتخاذ تدابير عاجلة لحماية النساء السودانيات من الانتهاكات التي قالت إن طرفي النزاع يرتكبانها ضد النساء في بلدها، من خلال مشاركتها في فعالية رفيعة المستوى في نهاية أكتوبر 2024، والتي أقيمت بمقر الأمم المتحدة في نيويورك بمناسبة الذكري الخامسة عشر لتأسيس الولاية الأممية المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع. وأحمداي هي رئيسة منظمة نساء دارفور من أجل العمل "وهي منظمة شريكة للأمم المتحدة"، وقد أكد فيها المشاركون ضرورة مضاعفة الجهود لمكافحة الاستخدام واسع النطاق للعنف الجنسي كسلاح في الحرب.

– النساء في فلسطين المحتلة:

منذ احتلال الكيان الصهيوني للأراضي الفلسطينية فيما يزيد عن سبعة عقود، كان للمرأة الفلسطينية دوراً محورياً في مواجهة الاحتلال والإبادة ومحاولات طمس الهوية، وذلك من خلال دورها الإنجابي والرعائي، فكانت المرأة الولادة في أحلك الظروف، هي النموذج الذي يعكس الإصرار على استمرار الوجود الفلسطيني على هذه الأرض. وما الأدوار الرعائية التي قامت بها، سواء داخل الأسرة أو في المراكز الصحية أو المؤسسات التربوية، إلا الآلية التي اعتُمدت طوال القرن الماضي للاستمرار والمحافظة على الهوية رغم كل محاولات محوها.

وفي ظل الوضع الراهن في قطاع غزة واستمرار العدوان الإسرائيلي نجد المرأة الفلسطينية تكافح في أكثر من اتجاه لإيصال الصوت والحقيقة إلي العالم اجمع، إلي جانب محاولات الصمود أمام آلة القمع الإسرائيلية، فنجد النساء قد تزوجن في الحرب وأنجبن خلالها، يمارسن الأعمال الشاقة قدر الاستطاعة، ويعملن في قطاعات مختلفة دون رواتب أو حتي توفير سبل حماية، كالصحافة والطب والتمريض والتعليم وحتي إعداد الطعام في الملاجئ والمخيمات بصورة جماعية. وهي أسمي صور البقاء والصمود في وجه الاحتلال، الذي يحاول القضاء على كل ما هو فلسطيني....

(مقتطف من دراسة للكاتبة)

حين يصمت الشرق: انهيار وهم التعددية وبزوغ الأممية الشعبية (الجزء الثاني)

أبوعلي بلمزيان

المبحث الأول: الأزمة الإيرانية-الأمريكية وسقوط أقنعة التعددية القطبية.

لا يمكن فهم المواجهة الإيرانية-الأمريكية في حدودها الإقليمية أو النووية أو الأمنية فقط، فالتوتر القائم - والمفتوح دومًا على احتمالات الانفجار - ليس سوى تجل لمعضلة أعمق: إصرار المركز الإمبريالي العالمي على منع أي قوة من الهامش أن تمتلك قرارها السيادي، خاصة حين يُهدد هذا القرار البنية الرأسمالية النيوليبرالية التي تدير العالم باسم الحرية، لكنها لا تُنتج سوى الاستغلال.

من هذا المنظور، فإن استهداف إيران ليس وليد أخطاء في السياسة النووية أو المواقف الإقليمية، بل هو استهداف مبدئي لدولة اختارت أن تكون خارج النسق الإمبريالي. منذ 1979، وضعت إيران نفسها - بغض النظر عن طبيعة نظامها الداخلي - في موقع معارض لهيمنة واشنطن، ورافض لتطبيع العلاقة مع الكيان الصهيوني، وساع لبناء شبكة تحالفات جنوب-جنوب تتحدى منطق التبعية التاريخية. هذا الخيار هو ما يجعل من إيران هدفًا دائمًا للحصار والعقوبات والتهديدات، لأن النموذج الإيراني، بكل ما فيه من تناقضات، يمثل هاجسًا وجوديًا للإمبريالية.

الخطير في المواجهة الراهنة ليس مجرد احتمالية الحرب، بل حالة الإجماع الصامت بين القوى الكبرى على تحييد إيران وعزلها. فقد اعتدنا في العقود الماضية على أن يتخذ «الشرق» مواقف لفظية تعارض التدخلات الأمريكية، لكن ما نشهده اليوم هو تواطؤ بالصمت. روسيا التي ترفع شعارات مناهضة الناتو وتندد بالقطبية الأحادية، تقف متفرجة على حملة التهديد الأمريكي لإيران دون أن تحرك ساكنًا. الصين، التي تدّعي الدفاع عن حق الشعوب في تقرير مصيرها، تواصل شراكاتها مع واشنطن وتبني اقتصادها على استقرار الدولار، بينما تتهرب من اتخاذ أي موقف يتجاوز البيانات الباردة.

هذا المشهد يكشف عن هشاشة خطاب «التعددية القطبية». فالعالم ليس بصدد بناء قطبية بديلة، بل بصدد إعادة توزيع أدوار ضمن نظام دولي لا يزال خاضعًا للمنطق نفسه: منطق الهيمنة، والتفاوض من موقع القوة، وتحييد الدول التي تخرج عن الخط. فما الفائدة من محور شرقي لا يتحرك حين تُهدد دولة مركزية فيه، ولا يتدخل حين تُقصف حليفة جيوستراتيجية؟

التحليل الراديكالي يرفض الاكتفاء بقراءة المواقف من خلال المصالح الاستراتيجية للدول الكبرى، ويدعو إلى العودة إلى البنية الطبقية للنظام العالمي. فكل من واشنطن وموسكو وبكين، رغم خلافاتها، تمثل مراكز سلطة تحافظ على النظام الرأسمالي العالمي، وإن اختلفت في أدوات الإدارة والهيمنة. ولهذا فإن وقوفها - أو صمتها - في وجه قوى المقاومة ليس موقفًا مفاجئًا، بل تعبيرٌ عن انتمائها الطبقي المشترك كقوى متربعة على قمة الهرم العالمي.

والأزمة الإيرانية ليست معزولة عن بقية خطوط النار المفتوحة في الجنوب العالمي: من فلسطين إلى لبنان، من اليمن إلى فنزويلا، ومن السودان إلى هايتي. كلها ساحات مقاومة ضد نفس المنطق: منطق الاستعمار الجديد الذي يُدار بأدوات ناعمة (البنك الدولي، صندوق النقد، العقوبات، المنظمات الأممية)، وأخرى خشنة (الأساطيل، الطائرات، الانقلابات، الحصار). وإيران، في هذا السياق، ليست حالة استثنائية، بل حلقة ضمن سلسلة طويلة من محاولات إخضاع الشعوب لسلطة رأس المال والسلاح.

لكن ما يجعل الحالة الإيرانية محورية، هو إدراك واشنطن أن انتصار إيران في الصمود يعني سقوط ما تبقى من هيبتها في الشرق الأوسط. وأن انكسارها سيفتح الباب أمام تحولات لا يمكن ضبطها: من توازنات القوى في الخليج، إلى مستقبل الاحتلال في فلسطين، إلى مصير القواعد الأمريكية في آسيا الوسطى. ولهذا فإن الموقف من إيران هو موقف من كل مشروع مقاومة، وهو اختبار حاسم لقدرة الشعوب على تجاوز خذلان الحلفاء وتواطؤ القوى الكبرى.

في المقابل، فإن صمت المحور الشرقي - الذي لم يُترجم إلى دعم عسكري أو دبلوماسي صريح - يُفقده ما تبقى من مصداقية أمام شعوب الجنوب. لقد بشرت روسيا لعقود بأن نهاية القطبية الأحادية قادمة، وأن زمن التدخلات الأمريكية شارف على الانتهاء. لكن الأزمة الإيرانية تفضح الحدود الحقيقية لهذا الخطاب: لا خطة استراتيجية، لا ردع حقيقي، لا رؤية تحررية بديلة. فقط مواقف مترددة تحسب بميزان الربح والخسارة، لا بميزان المبادئ والتحالفات الأخلاقية.

وإذا كان البعض يرى في الصين قوة «ناعمة» تحرص على السلام العالمي، فإن موقفها من إيران يؤكد أنها ليست سوى قوة تجارية ضخمة، تنأى بنفسها عن الصراعات، حتى لو كانت صراعات سيادة ووجود. هذا ما يجعل الحديث عن محور شرقي متكامل أقرب إلى الوهم، لأن هذا المحور يفتقد للحد الأدنى من التنسيق السياسي، وللبوصلة الأخلاقية التي تُعطي لمواقفه شرعية تتجاوز الاقتصاد والطاقة والسلاح.

في ظل كل هذا، تبدو إيران اليوم وكأنها تقف وحدها في معركة تتجاوزها. لكن هذه العزلة ليست ضعفًا، بل فرصة تاريخية لتأكيد استقلال القرار، وفضح ازدواجية المواقف، وطرح مشروع مقاومة لا يستجدي الدعم من أحد. فحين تُغلق الأبواب الرسمية، تُفتح الأبواب الشعبية. وحين يصمت الشرق، تتكلم الشعوب.

إن الموقف من إيران اليوم ليس موقفًا من دولة بحد ذاتها، بل موقف من إمكانية أن يُولد نظام عالمي جديد من رحم المقاومة، لا من قاعات المؤتمرات. موقف من قدرة الشعوب على فرض شرعيتها في مواجهة منظومة لا تعترف إلا بشرعية السلاح والهيمنة. ولهذا، فإن ما يسقط اليوم ليس فقط قناع التعددية، بل أيضًا وهم «العقلانية الدولية» و«التوازن الرشيد». فما نعيشه هو صراع بين مشروعين: مشروع يقاوم من أجل الحرية، ومشروع يُدار بالأقمار الصناعية والبنوك والمروحيات.

المبحث الثاني: روسيا من المقاومة إلى الانكشاف؟

لطالما شكّلت روسيا، في أعين كثيرين من شعوب الجنوب، قوة دولية معارضة للهيمنة الغربية وموازنة لطغيان واشنطن وحلف شمال الأطلسي. غير أن الخطاب الراديكالي، الذي لا ينخدع بسهولة برومانسية الشعارات الجيوسياسية، يدعو إلى الغوص في البنية العميقة للسياسات الروسية، وإلى تفكيك المزاعم حول «الدور التحرري» الذي تدّعيه موسكو في صراعاتها مع الغرب.

لقد وفرت الحرب في أوكرانيا منذ 2022 لروسيا فرصة استثنائية لإعادة تقديم نفسها كضحية للعدوان الغربي، ومظلومة في محيطها الجيوسياسي، وكمَن يسعى لكسر النظام الأحادي القطبية. وانطلقت سرديات واسعة حول «نهاية النظام الدولي الليبرالي»، وبدا لبعض المراقبين أن موسكو تقود مسارًا جديدًا لميلاد عالم أكثر توازنًا وعدالة. غير أن الموقف الروسي المتخاذل - بل المتواطئ بالصمت - من العدوان الأمريكي الإسرائيلي على إيران اليوم، يكشف حدود هذا الخطاب، بل يفضح تناقضاته البنيوية.

التحليل الراديكالي لا يتعامل مع الصراع الروسي-الغربي كمواجهة بين مشروعين متضادين، بل كمنافسة بين قطبين من داخل البنية الإمبريالية العالمية. فروسيا، رغم عدائها الظاهري للغرب، لا تمثل مشروعًا تحرريًا، بل سلطة رأسمالية ريعية تهيمن عليها الأوليغارشيا، وتُدار بمنطق المصلحة القومية التي لا تتورع عن المقايضة السياسية في أي لحظة. إن دعم روسيا للنظام السوري لا ينبع من التزام بالمقاومة، بل من رغبتها في الحفاظ على آخر موقع استراتيجي لها في المتوسط. ومواقفها في ليبيا والسودان وفنزويلا اتسمت بالتذبذب والانتهازية أكثر من الالتزام المبدئي.

ولهذا، فإن موقف روسيا من إيران لا ينبغي أن يُفاجئ أحدًا. فموسكو، التي لم تحرك ساكنًا حين استهدفت منشآت نووية إيرانية أو قتل علماؤها، تراهن على إبقاء التوتر الإيراني-الأمريكي قائمًا دون الانزلاق إلى حرب، لأنها تستفيد من هذا التوتر كورقة مساومة في مفاوضاتها مع واشنطن. إن سكوتها اليوم لا يعبر عن عجز، بل عن حسابات مصلحية ضيقة. والأنكى من ذلك، أنها تدرك تمامًا أن تخلّيها عن إيران في هذا التوقيت يفقدها ما تبقى من رصيدها لدى شعوب الجنوب، ومع ذلك تمضي في هذا الخيار، لأن النظام السياسي الروسي لا يقوم على مبدأ التضامن الأممي، بل على مبدأ البراغماتية العنيفة.

إن منطق القيادة الروسية - بقيادة بوتين - قائم على قراءة صراعات العالم من منظور الأمن القومي الروسي، لا من منظور أممي تحرري. فحين تتعلق المسألة بأمن الحدود أو المجال الحيوي في أوروبا الشرقية، فإن روسيا تتحرك بكل ثقلها، وتدفع جيوشها ومخابراتها ومواردها. أما حين تستهدف دولة حليفة كإيران، فإن موسكو تكتفي ببيانات دبلوماسية باردة. هذا السلوك يعكس غياب أي رؤية شاملة لبناء جبهة مقاومة عالمية، ويكشف أن «المحور الشرقي» لا يعدو كونه تحالفًا وظيفيًا، هشا، محدود الأفق.

التاريخ القريب يعزز هذه الخلاصة. فروسيا ما بعد الاتحاد السوفييتي لم تسعَ إلى بناء بديل للنظام الرأسمالي، بل عملت على إعادة دمج نفسها فيه بشروط أفضل. وقد قبلت بأطر النظام المالي الدولي، وتعاملت مع مؤسسات العولمة النيوليبرالية، وفتحت أسواقها أمام الرأسمال العالمي، ثم احتجّت فقط حين تم استبعادها من الحصص. أي أن مشكلتها لم تكن مع البنية، بل مع موقعها داخلها.

وحتى حين تتخذ موسكو مواقف «متشددة»، فإنها تفعل ذلك من منطلق الحفاظ على مصالحها الإمبراطورية، لا نصرةً للشعوب. ولهذا، فإن مواقفها لا تُبنى على تحالفات عميقة، بل على تحالفات هشة مع نظم سياسية متأزمة، تبحث عن مظلة دولية تقيها التهديدات. هذه التحالفات لا تصمد طويلًا، لأنها لا تستند إلى مشروع مشترك، بل إلى لحظة تقاطع مصالح. وما إن تتغير هذه المصالح، حتى ينفرط عقد الحلفاء.

الموقف من إيران يؤكد هذه القراءة: روسيا، التي صدّرت للعالم خطابًا تحرريًا مزيفًا، تتراجع عند أول اختبار حقيقي. صمتها اليوم ليس فقط انسحابًا من الميدان، بل خيانة لصورة حاولت تلميعها لعقود. والأسوأ من ذلك، أن هذا التردد يضرب فكرة تعددية الأقطاب في الصميم، لأن هذه التعددية، إن لم تكن قائمة على المبادئ، تتحول إلى فوضى مصالح متضاربة لا تحمي أحدًا.

يجب أن نعترف هنا أن روسيا ليست، ولم تكن، «شريكًا استراتيجيًا» لحركات التحرر في الجنوب العالمي. بل هي قوة تسعى إلى الحفاظ على توازنات تضمن لها البقاء كلاعب دولي، دون أن تهدد النظام العالمي القائم. وما تفعله اليوم يؤكد أنها لا تريد تغيير قواعد اللعبة، بل فقط تعديل موقعها داخلها.

في هذا الإطار، يصبح السؤال مشروعًا: كيف يمكن لقوة تتخلى عن حلفائها في لحظات الحسم، أن تقود عالمًا بديلًا؟ كيف لقوة تبرر الحصار على فنزويلا، أو تنأى بنفسها عن مجازر غزة، أو تصمت على استهداف إيران، أن تدّعي مقاومة الإمبريالية؟ إن مثل هذا السلوك لا يقوّض فقط صدقية روسيا، بل يفكك وهمًا جرى تسويقه طويلًا بأن العالم يتغير، وأن هناك بديلًا عن واشنطن.

الخطاب الراديكالي يرى أن التغيير لا يأتي من «قوى دولية بديلة»، بل من قوى شعبية تعيد بناء العالم من تحت، من داخل الميادين، من الشوارع والمخيمات والسجون والمصانع. ولهذا فإن الرهان على روسيا - أو الصين - بوصفهما حاملتين لمشروع عالمي تحرري، ليس فقط ساذجًا، بل خطيرًا، لأنه يعيد إنتاج التبعية بأشكال جديدة.

نحن بحاجة إلى تفكيك خطاب موسكو لا لتبرير عداء الغرب لها، بل لكشف زيف ادعائها. فحين تُختبر القوى في لحظات الحقيقة، تظهر حقيقتها. وروسيا اليوم لا تبدو أكثر من قوة رأسمالية، تحاول شق طريقها بين الكبار، دون أن تضع في حسبانها مصير الشعوب التي تئن تحت نير الحصار والاحتلال والهيمنة.

والشعوب التي راهنت على موسكو، يجب أن تعيد النظر. لا لأن الغرب أفضل، بل لأن المعركة الحقيقية لا تُخاض من العواصم الكبرى، بل من الساحات الصغيرة: من شوارع طهران، وأزقة غزة، ومخيمات سوريا، وأحياء بيروت، وأزقة بغداد. هناك تُصنع الثورة، لا في بيانات الكرملين.

عرين الياسمينة ندّا لقفير «تل أبيب»

عميد فالح

شارك تامر في الاشتباكات خلال اقتحام الاحتلال لقبر يوسف في عام 2020، فكان من الأبطال المجهولين الذين إن لم يستطيعوا حمل البندقية، وقاوموا بحجارتهم وبلحمهم الحيّ. [13] بعد استشهاد محمد العزيزي وعبد الرحمن صُبُح خلال حمايتهم للمطارَدَين إبراهيم النابلسي ومصعب اشتية، حمل وديع الحوَح لِواء فكرة عرين الأسود. كان العرين قبل وديع فكرة بسيطة؛ مجموعة أو مجموعتين من الأصدقاء قرّروا حمل السلاح لمواجهة الوضع القائم، معيدين تجديد العمل الفدائيّ الفلسطينيّ في الضفّة الغربيّة.

حوّل وديع الحوح عرين الأسود إلى تنظيم فعليّ ببيرق وعقيدة واضحة على امتداد مدينة نابلس مع بيئتها الاجتماعية التوّاقة للانخراط بالعرين ومساعدته وحمايته. يخبرنا والد تامر عن الصداقة التي جمعت وديع وتامر منذ الطفولة، ومشاركتهم ذات الحب لـ«مجموعات فارس الليل» ورفضهم الرضوخ لصلصال «الفلسطينيّ الجديد».

انخرط تامر في عرين الأسود، وأسّس وحدة الاستشهاديّين المسؤولة عن إرسال الشاب محمد الميناوي لتنفيذ عمليّة إطلاق نار في قلب «تل أبيب»، بالإضافة إلى عدّة عمليّات أخرى منها محاولة تفجير محطّة وقود في مستوطنة «كدوميم» الواقعة بين نابلس وقلقيلية. [14] جَعلت تلك العمليّات بالذات من تامر أولويّة لدى جهاز «الشاباك»، ولَفتهم دوره المتقدّم في المواجهة والتنظيم، فأضحى من أبرز مطارَدي العرين، وأشرس مقاتليه.

بتاريخ 11 تشرين الأوّل من العام 2022، نفّذ أسامة الطويل وكمال جوري وحسام اسليم عملية على حاجز دير شرف أدّت إلى مقتل جنديّ. فرض الاحتلال على إثرها حصارا على مدينة نابلس استمرّ حوالي أسبوعين. علق وديع الحَوَح على الحصار حينها قائلا: «لا يوجد مخرجٌ من نابلس إلا إلى الجنّة». انتشرت طائرات استطلاع بدون طيّار (Drones) في سماء المدينة، والمعروفة محليًا باسم «الزنّانات» في إشارة إلى الصوت الذي يصدره محرّكها البدائيّ. تأهّبت نابلس للاجتياح الأكبر منذ أيّام الانتفاضة الثانية، واستذكر الناس اجتياح نيسان 2002، مستحضرين التشابهات ما بين الحالة النضاليّة الجديدة في حالتها الجنينيّة، وتلك التي تولدت في الانتفاضة الثانية. وبحسب والده، اعتقد تامر بأنه سيتعرّض للاستهداف خلال هذا الاجتياح، فقرّر أن يحتاط أمنيًا قدر الإمكان، ولجأ لاستعمال هاتف بدائيّ من طراز «نوكيا».

في ليلة الـ 23 من تشرين الأوّل لعام 2022، كان تامر يوزّع مؤونة متواضعة على فقراء البلدة القديمة، فانتهى من توزيعها وهمّ بالعودة إلى بيت وديع الحوح في «حوش العطعوط». شقّ تامر طريقه من «محمص الخليلي» إلى الحوش، ولكنّه فوجئ بانفجار درّاجة ناريّة خلال مروره، كان قد فخّخها عميل محليّ بإيعاز من جهاز «الشاباك»، فأودت بحياته. ويمكن القول هنا إنّ عمليّة اغتيال تامر كانت بمثابة عودة إلى سياسات الاغتيال عن بعد مرّة أخرى- يحيى عيّاش مثالا، والتي ظنّ «كيث دايتون» والصهاينة أنّ هندسة الشباب الفلسطينيّ في الضفّة للخنوع ستحول دون الحاجة إليها.

عن موقع باب الواد https://babelwad.com

غزة بين الأدب وأخلاق الأديب

تماضر سعيد عودة

في ساحة الإبداع، يختلط البريق بالجوهر، وتُرفع أقلامٌ بارعة قد لا تملك من الأخلاق ما يوازي جمالها اللغوي. وهنا تبرز الإشكالية الجوهرية: هل يُمكن للأدب أن يسمو إذا خلا من الأخلاق؟ وهل يُؤتمن أديب على الكلمة إن خلع عن نفسه ضميرها؟

يقول الفيلسوف الألماني إيمانويل كانط: «الأخلاق ليست فيما يفعله الإنسان، بل في الدافع وراء فعله.» وهذا القول يصلح لأن يكون معيارًا أدبيًا؛ فالأدب ليس في البنية اللفظية وحدها، بل في النيّة وراءها، في الغاية التي يُساق لها.

قد يملك الأديب أدوات البلاغة ودهاء التصوير، لكنّه إن استخدمها لتضليل القارئ، أو تجميل الباطل، أو تسويق الاستبداد، فقد خان رسالته، حتى وإن أبدع. يقول مصطفى صادق الرافعي في كتابه «وحي القلم»: الأدب الذي لا يربّي ولا يهذب، هو لهوٌ لغويّ لا يليق بالأرواح الكبيرة. وقد شهدنا في التاريخ أدباء عظّمهم الناس لجمال حرفهم، بينما تجاهلوا أنهم صمتوا عند المذابح، أو نافقوا الطغاة، أو سخروا من الفضيلة باسم الحداثة.

والأدب.. مسؤولية أخلاقية، فهو ليس محايدًا، ولا يحق له أن يكون كذلك في اللحظات المصيرية. يقول ألبير كامو في كتابه «الإنسان المتمرّد»: الأديب الذي لا يُسائل الواقع، يصبح جزءًا من تزويره. وهذا ما فعله الأدباء المقاومون في كل زمان، من أحمد شوقي إلى الشهيد غسان كنفاني الذي كتب أدبه بالدم الفلسطيني، لا بالحبر وحده.

فالأخلاق هنا لا تعني الوعظ، بل الموقف: أن يقول الأديب «لا» حيثٍ يجب، أن يدافع عن المظلوم، أن يصون اللغة من أن تكون سيفًا في يد الجلاد. وكم من أديب سقطت سمعته الأخلاقية، لكن بقيت بعض نصوصه حية! لكن حين تتجرّد الكلمة من روحها، فإنها تُهمل، مهما زيّنتها اللغة. وفي هذا الصدد يقول العقاد في كتابه «الديوان»: ما قيمة الشاعر إذا لم يكن ضميرًا؟ الشاعر الذي لا يحسّ بما حوله، لا يُشبه إلا آلة تصدر صوتًا بلا روح. فالأخلاق عمودٍ الأدب، ولا يُمكن لأديب أن يكون صادقًا في أدبه إذا كان منافقًا في حياته، ولا يحق لأدب أن يدّعي الخلود إن كان خاليًا من القيم. إنّ الأخلاق ليست حلية للأدب، بل روحه. وإننا اليوم – في زمن تزييف الوعي – أحوَج ما نكون إلى أدباء يكتبون بماء الضمير، لا بحبر الجوائز.

حين تصرخ غزة... فهل يسمع الأدب؟

في لحظات الانهيار الأخلاقي العالمي، حين تصمت الأنظمة، وتخون المؤسسات، يبقى صوت الأديب هو الملاذ الأخير للحق. فالأدب، منذ أن وُجد، لم يكن ترفًا لغويًا أو عبثًا خياليًا، بل كان في جوهره تعبيرًا عن الضمير الإنساني، وعن تلك العلاقة الوثيقة بين الكلمة والحقيقة، بين الجمال والعدالة.

إن الأدب الحقيقي لا ينفصل عن الأخلاق، ليس بمعناها الوعظي الجامد، بل بمعناها الحيّ، المتفاعل، الذي يجعل من الكلمة أداة مقاومة، ومن الحكاية سلاحًا ضد الظلم. فدستويفسكي لم يكتب عن الجريمة والعقاب إلا ليحاكم الضمير، وألبير كامو لم يتحدث عن الطاعون إلا ليشير إلى مقاومة اللامعقول، ونجيب محفوظ لم يُدخلنا حواري القاهرة إلا ليكشف تناقضات النفس والمجتمع.

اليوم، ونحن نتابع فصول المأساة الإنسانية في غزة وحرب الإبادة، لا نحتاج إلى نشرات أخبار، بقدر ما نحتاج إلى أدباء يكتبون، يصرخون، يذكروننا بأن الطفل الفلسطيني ليس رقمًا، بل هو بطل تراجيدي في مسرحية من إنتاج العالم الصامت. أين صوت الأديب من مشاهد الركام، من أصوات الأمهات، من عيون الأطفال؟ هل بقي للأدب دور في عصر التغريدات الباردة والحياد القاتل؟

فالأديب الشهيد غسان كنفاني لم يحمل بندقية، لكنه خُلّد لأنه كتب الحقيقة. جعل من «رجال في الشمس» سؤالاً أخلاقيًا عن الخيانة والصمت. أما محمود درويش، فقد رفع راية المقاومة بالكلمات، حين قال: «نحن نحب الحياة إذا ما استطعنا إليها سبيلا»، فصار نشيده نشيدَ كل من لم يعد يجد للحياة سبيلا.

إنّ ما يحدث في غزة اليوم لهو اختبار حقيقي للأدب، للأديب، للضمير العالمي. فالأديب الذي لا يُقلقه مشهد جثة طفل تحت الأنقاض لا يستحق قلمه. والكلمة التي لا تُقاوم الظلم هي تواطؤ ناعم. إننا بحاجة إلى أدب يوجع، يوقظ، يُحرّض على الحب والعدل.

سيُحاسب التاريخ الجميع، لكن الأدباء سيُحاسبون مرتين: مرة بصمتهم، وأخرى بكلماتهم. فإما أن يكون الأدب مرآة الأخلاق، أو مجرد زخرفة على جدران العار. وغزة، وهي تُقصف، ما زالت تنتظر من يكتبها كما تستحق... بندقية من حروف، وضميرًا لا يموت.

ماذا تقول الفلسفة اليوم، أو ماذا تبقى لها؟

نورالدين موعابيد

أساس هذه السطور هو أحد التعاريف الكلاسيكية التي وسمت الفلسفة بأنها تبتدئ حيث ينتهي العلم ومن ثمة فهي لا تأتي إلا مساء. وللملاحظ أن يلاحظ فيتساءل: هل كفت محبة الحكمة عن حجاجيتها ولاسيما حمولاتها الناقدة، فاخترقها «نظام» التفاهة حتى تخلت عن كونها رؤى همّها الرئيس هو إنصاف الإنسان بمختلف صراعاته: صراعه ضد الطبيعة، الصراع الطبقيّ، صراعه ضد الميتافيزيقا...و إن شئت: بأيّ معنى قد يقول قائل: إن الفلسفة أفلست، واعترفت بانسحابها من بنّاء الأسئلة الملحاحة، وصوغ الإشكاليات الكبرى، وبذلك فهي عاجزة عن احتواء التواطؤات الخسيسة، والمناورات القذرة، مما أيقظ البربرية بنسخ أفظع، أكثر وحشية من ذي قبل، ووأدت -أو تكاد تئد- ما حققه الفكر البشريّ من فتوحات، سواء أكانت في العلوم الدقيقة، أم ذات صلة/ أت حميمة بالإنسان(العلوم الإنسانية)..

ازداد الوضع قتامة بعد أن تعمدت «المنظمات» الدولية، يتصدرها مجلس الأمن، التنصل من مسؤولياتها العالمية، وبخاصة: حماية الأمن والسلم العالميْن. ودونما أيّ منظور سوداويّ، هل نقول إن مجموع حقوق الانسان، والمواثيق الدوْلية، وما راكمته الشعوب من بطولات ، أصبح في خبر كان، أم نكتفي بخرافة ما يسمّى» ضبط «النفس، ونتوعد الخصوم والأعداء بانتقام يوم القيامة؟!.وإذا ما تساءلت-عزيزي القارئ-عن المسوّغات التي دفعت كاتب هذه السطور إلى الاقتصار على مساءلة الفلسفة، فإن مُسوّغ هذه المجازفة، الرئيس هو شمولية التفكير الفلسفيّ، عكس أنماط التفكير الأخرى(التفكير البدائيّ، التفكير السحريّ، التفكير الأسطوريّ، التفكير الدينيّ، التفكير العلميّ...)،وليس غريبا، ولا عجيبا أن يحنّ إنسان هذا العصر إلى استعادة «نظام» القطبيْن عسى أن ينبعث التوازن، وهذا أضعف الإيمان.

هكذا سقطت الأقنعة، وانكشف ما كانت تحجبه الأغطية، نظير: «الأمم المتحدة»، «جامعة الدول العربية»،» دول عدم الانحياز»، والقائمة طويلة.. فغدت تلك الأمم مريدة الشيخ سام، تأتمر بأوامره، وتنتهي بنواهيه، أما ما يُدعى جامعة الدول العربية فمجوف، نخب هواء، معطّل لا حول له ولاقوة، بل إنه لا يملك حتى القدرة على الإدانة والشجب! . وتحتفظ ذاكرتي مذ كنت طالبا «مشاغبا» بعنوان مقال كتبه أحدهم، هو: «الانحياز في دول عدم الانحياز» ، لهذا وذاك بتنا نردد مفاهيم من قبيل «سياسة الكيل بمكيالين »،و قل القول نفسه بالنسبة إلى المواثيق والمعاهدات التي مسّها الخرق، ودثرها الخبط والخلط ،فالتفت عليها «الدول»اللقيطة، التي قال عنها محمود درويش:

«لولا هذه الدول اللقيطة لم تكن بيروت ثكلى»(مديح الظل العالي)

يونيو 2025

الحسين اولحوس:

واقع الرياضة المدرسية بالمغرب لا يمكنه أن يساهم في تطوير أعداد الممارسين والممارسات للرياضة بسبب الاختلالات التي يعرفها هذا المجال

تقديم

نستضيف في هذا العدد، الرفيق اولحوس الحسين، عضو النهج الديموقراطي العمالي باشتوكة ايت باها، من مؤسسي فرع الحزب وفرع الجمعية المغربية لحقوق الانسان باشتوكة ايت باها، وتحمل مسؤولية رئاسة الفرع لعدة ولايات ورئيس الفرع الجهوي لسوس ماسة كما كان كعضو للجنة الإدارية لأربع ولايات.
الرفيق اشتغل كذلك في صفوف النقابة الوطنية للتعليم ك. د. ش. ثم في صفوف الجامعة الوطنية للتعليم ا. م. ش. وحاليا هو مسؤول في الجامعة الوطنية للتعليم التوجه الديموقراطي، عضو مكتب فرع بيوكرى والمكتب الإقليمي باشتوكة ايت باها. بالموازاة مع انشطته هذه عمل الرفيق اولحوس إلى جانب العاملات والعمال بالقطاع الزراعي بالإقليم من خلال التأطير والتكوين والمساهمة في تأسيس العديد من المكاتب النقابية الخاصة بهم في الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي.
ولكونه مهتم بقضايا الشباب نحاوره حول واقع الرياضة ببلادنا

■ ما موقع الرياضة بصفة عامة لدى الجماهير بالمغرب ؟

■ في البداية أتوجه بالشكر لكم في هيئة تحرير جريدة النهج على استضافتكم لي في هذا العدد متمنيا لهذا المنبر العتيد الاستمرارية والمزيد من الاشعاع والتألق.

فيما يخص أهمية الرياضة لدى الجماهير المغربية فأعتقد أنه ليس لها عند الغالبية العظمى منهم أهمية كبرى لا كممارسين(ويعكس ذلك أعداد الممارسين لمختلف أنواع الرياضات إن بشكل احترافي أو بشكل هاو) وفي هذا الصدد سبق للمندوبية السامية للتخطيط أن قدمت أرقاما صادمت في إحدى تقاريرها حيت وقفت على أن عدد الرياضيين المجازيين في المغرب لا يتجاوز 337.400 أي 1 في المئة من مجموع الساكنة ، ومن ناحية المتابعة (الاستهلاك) فهذا الجانب كذلك دائما يخضع لمنطق الطفرات التي تعرفها بعض الرياضات في مرحلة من المراحل فمثلا عندما يستطيع عداء مغربي في ألعاب القوى تحقيق نتائج في المسابقات الدولية أو عندما يحقق المنتخب المغربي لكرة القدم نتائج مهمة يزداد الاهتمام والمتابعات بهذه الرياضات وسرعان ما يتراجع هذا الاهتمام بمجرد تراجع النتائج ... وعلى العموم فمؤشرات اهتمام أي مجتمع بالرياضة تحددها المعايير الدولية المتوافق عليها والتي منها:

× معدل المشاركة في الرياضة والذي يعكسه نسبة السكان الذين يشاركون بانتظام في الأنشطة الرياضية والذي لا يتجاوز في المغرب 1 % من مجموع الساكنة .

× مؤشر الأداء في الألعاب الأولمبية والذي يعكسه الأداء الرياضي للدول في الألعاب الأولمبية من خلال عدد الميداليات التي تم الحصول عليها ، حيث حصل المغرب طوال مشاركاته في الألعاب الأولمبية منذ سنة 1960(أول مشاركة) على 24 ميدالية منها 7 ذهبيات فقط، و5 فضيات و12 برونزية .

× الإنفاق على الرياضة للفرد والذي يعكسه حجم الإنفاق الحكومي والشخصي على الأنشطة والمنشآت الرياضية ، وفي هذا الصدد يمكن تسجيل نمو كبير في الميزانية الحكومية المخصصة للرياضة مؤخرا (فمثلا سنة 2023 فاق ما خصص للرياضة في القانون المالي 288 مليارا و692 مليون سنتيم ، وفي سنة 2024 ناهز 330 مليار سنتيم) ومرد ذلك التزام الدولة بتطوير البنيات التحتية خاصة الملاعب الرياضية استعدادا لكأس إفريقيا للأمم سنة 2025 وكأس العالم سنة 2030.

× مؤشر البنية التحتية الرياضية والذي يقيس توفر وجودة البنية التحتية الرياضية مثل الملاعب والقاعات ، والمرافق الرياضية، وهنا يمكن الحديث على أن التزام المغرب بتنظيم كاس إفريقيا 2025 وكاس العالم 2030 ساهم في إيلاء الاهتمام بالبنيات التحتية لكرة القدم على الخصوص في حين تعاني الرياضات الأخرى من التهميش .

× نسبة الأطفال والشباب المشاركين في الرياضة والذي يعكسه مدى مشاركة الأطفال والشباب في الرياضات المنظمة مثل كرة القدم، السباحة، وألعاب القوى وفي هذا الصدد تلعب الرياضة المدرسية والجامعية دورا أساسيا في إقبال الأطفال والشباب على ممارسة الرياضة، غير أن واقع الرياضة المدرسية بالمغرب لا يمكنه أن يساهم في تطوير أعداد الممارسين والممارسات للرياضة بسبب الاختلالات التي يعرفها هذا المجال (غياب التخصص خاصة في التعليم الابتدائي - غياب الفضاءات في المدارس ...).

× مؤشر دعم الرياضة النسائية والذي يعتمد على مدى دعم ومشاركة النساء في الأنشطة الرياضية على المستوى الوطني، وهنا لا دعي للتذكير بأن هذا المؤشر بعيد جدا عن المعدلات العالمية بسبب عوائق أهمها العوائق الاجتماعية ونظرة المجتمع الى الرياضة النسائية خاصة في البوادي والأرياف.

× مؤشر الفعاليات الرياضية العالمية والذي يعتمد عدد الفعاليات الرياضية الكبرى التي تستضيفها الدول .

و باستحضار هذه المعايير ومدى توفرها في واقع الرياضة في المجتمع المغربي سنخلص إلى أن الرياضة بعيدة عن أن تكون من الأولويات اليومية لدى المغاربة.

■ يدعي القائمون على الشأن الرياضي بالمغرب بأن الأهداف من الرياضة تتمثل في إدماج الشباب وفي خلق صناعة ، ما رأيك في هكذا ادعاء ؟

● أولا لا أعتقد أنه يمكن الحديث عن صناعة رياضية قائمة في المغرب فغالبية الرياضات في المغرب غارقة في الهواية، وقد سبق للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أن أصدر رأيا في الموضوع تحت عنوان «الرياضة خزان للنمو وفرص الشغل ينبغي تثمينه»، رصد مجموعة من الاختلالات في واقع صناعة الرياضة بالمغرب أهمها أن الرياضة في المغرب لازالت ذات صبغة اجتماعية يغيب عنها البعد الاقتصادي ويتم تدبيره في الغالب من قبل جمعيات تعتمد في مواردها بشكل أساسي على الدعم العمومي أو من الإعانات الخاصة وبالتالي فهذا القطاع حسب احصائيات 2020 لا يساهم الا بنسبة 0.5 في المئة من الناتج الداخلي الإجمالي ...، وحتى عندما قررت الدولة خلق شركات رياضية مؤخرا نلاحظ بطء وتعثر ذلك بسبب أسباب كثيرة أهمها ضعف التمويلات وعدم تحمس أصحاب الأموال للاستثمار في قطاع الرياضة، ومن جهة أخرى فالتجارب التي بدأت تظهر في الساحة الوطنية من الشركات الرياضية - على قلتها - تتزعمها وجوه غير شابة تم استقطابهم من الحقل الحزبي (الأحزاب الدائرة في فلك المخزن) ، وبالتالي فمن الصعب حاليا الحديث عن صناعة رياضية وعن دور الشباب في هذا الجانب

■ مما لاشك فيه أن للنظام المخزني كنظام تبعي، أهداف وراء سياسته في المجال الرياضي وكرة القدم بصفة خاصة ماهي في رأيكم هذه الأهداف ؟

● لا شك أن النظام المخزني يروج لأهدافه معلنة من الرياضة وفي مقدمتها الديبلوماسية الرياضية وإدماج الشباب وخلق اقتصاد رياضي منتج وغيرها ... غير أن له أهداف أخرى غير معلنة يوليها أهمية خاصة وغير مصرح بها، ولعل المتتبع الواعي سيقف على أن المخزن يرمي من وراء هذه السياسة تلميع صورته ومحاولة خلق إجماع حول انتصارات عابرة وإلهاء وتخضير الحشود الغفيرة وجعلها تبتعد عن مناقشة القضايا المهمة والمصيرية للمجتمع المغربي ، ولعل أوضح مثال على ذلك تحريكه للشارع وتحكمه فيه بمناسبة انتصارات المنتخب المغربي لكرة القدم في كأس العالم الأخير بقطر .

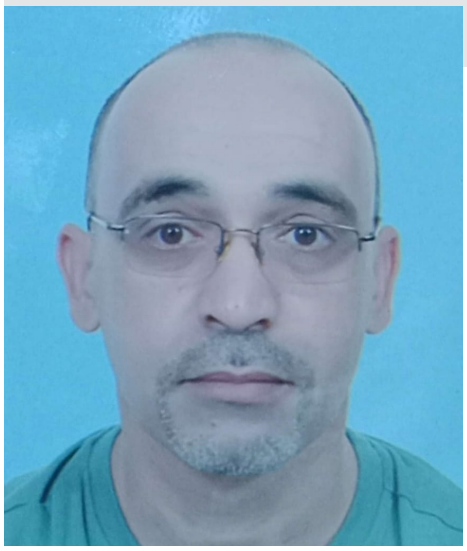

■ استطاع «الالتراس «حشد أوسع الجماهير الرياضية هل في نظرك يمكن ان تتحول إلى قوى اجتماعية مناهضة للفساد والاستبداد ؟

● تعد تجربة مجموعات الجماهير (الالتراس) بالمغرب من بين التجارب الرائدة وصل صيتها إلى العالمية خاصة بالنسبة للنوادي ذات القاعدة الشعبية الكبيرة (الرجاء - الوداد - طنجة ...) وقد استطاعت هذه المجموعات الإبداع والتميز في التعاطي مع قضايا وطنية (كالفقر وتهميش الشباب والظلم ..) وقضايا دولية وإقليمية وقومية (كالقضية الفلسطينية) عبر أغاني وأهازيج ولوحات فنية لازالت عالقة في الأدهان ...غير أن تألق هذه المجموعات جذب إليها أنظار خدام المخزن للتأثير عليها ومحاولة لجمها عن طريق عدة أساليب منها :

× المنع من التنقل
× إغلاق الملاعب في وجه الجماهير
× شيطنة هذه المجموعات إعلاميا .
× الاعتقالات والمتابعات القضائية بتهمة التخريب وإثارة الشغب .
× فرض وجوه سياسية بالية ومستهلكة وفاسدة على بعض النوادي الرياضية مما يولد عند هذه الجماهير النفور والمقاطعة

ورغم هذه الاكراهات فإن ظاهرة الالتراس بالمغرب تبقى ملهمة وأستحق الدراسة والمتابعة خاصة وأن ما تنتجه من مواقف ينم عن مستويات عالية من الوعي والنضج، لذلك يجب أن تحظى بالاهتمام من كافة قوى التغير ببلادنا.

بيان الجمعية المغربية لحقوق الانسان بمناسبة اليوم الدولي لمساندة ضحايا التعذيب

يخلد المنتظم الأممي، يوم 26 يونيو من كل عام، اليوم الدولي لمساندة ضحايا التعذيب، الذي تم إقراره بموجب القرار رقم 52/149 للجمعية العامة للأمم المتحدة، بتاريخ 22 يوليو 1997، بهدف تعزيز جهود القضاء على التعذيب وتنفيذ اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، التي دخلت حيز التنفيذ في 26 يونيو 1987.

ويشكل هذا اليوم مناسبة مهمة لدعوة الدول والمنظمات الدولية والمجتمع المدني إلى تكثيف الجهود، لدعم ضحايا التعذيب في جميع أنحاء العالم، سواء الذين تعرضوا له سابقا أو ما زالوا يتعرضون له. كما يؤكد على ضرورة تجديد الالتزام المستمر بالنضال من أجل القضاء على التعذيب، الذي يعتبر من أبشع الانتهاكات الجسيمة والجرائم ضد الإنسانية، لما له من آثار مدمرة تمتد إلى أسر الضحايا والمجتمعات بأسرها، خصوصا عندما يمارس بشكل ممنهج وعلى نطاق واسع.

وبالرغم من التقدم المحرز في التصديق على اتفاقية مناهضة التعذيب من طرف أغلب البلدان والبروتوكول الاختياري الملحق بها، فإن هذه الجريمة الوحشية لا زالت تمارس في أغلب بلدان العالم، وتمس أساسا المدافعات والمدافعين عن حقوق الإنسان، والنساء، والمهاجرين وطالبي اللجوء، وضحايا النزاعات المسلحة، والأشخاص الذين يعيشون في مراكز الاحتجاز ومراكز الرعاية الاجتماعية، والمتهمين في قضايا الإرهاب، الأفراد منهم كما الجماعات؛ بسبب آرائهم السياسية والفكرية، أو الاختلافات العقائدية، أو الإثنية أو الميول الجنسية... ولاتزال ظاهرة إفلات مرتكبي جرائم التعذيب منتشرة على نطاق واسع، مما يشجعهم على الاستمرار في ذلك.

ويأتي تخليد هذا اليوم هذه السنة في ظل جرائم الإبادة الجماعية، والتجويع وكل اصناف الجرائم ضد الإنسانية، التي يمارسها نظام الأبارتهايد الصهيوني الاستعماري بحق الشعب الفلسطيني في غزة، وتصاعد عمليات الاغتيال والاعتقال والاختطاف التي طالت عشرات الآلاف من أبناء الشعب الفلسطيني، الذين يتعرضون بشكل متزايد وممنهج لجرائم التعذيب الوحشي بجميع أشكاله، خاصة بين الأسرى والأسيرات. وقد ارتفع عدد الشهداء الذين سقطوا تحت التعذيب في سجون الاحتلال منذ بداية جرائم الإبادة الأخيرة إلى 64 شهيدًا، وفقًا لما أعلن عنه نادي الأسير الفلسطيني.

كما تشهد الساحة السودانية تصاعدًا مأساويًا للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، حيث تعرض المدنيون، بمن فيهم النساء والأطفال، لأشكال مروعة من التعذيب وسوء المعاملة، إلى جانب حالات واسعة من الاغتصاب والعنف الجنسي، لاسيما في مراكز الاحتجاز المؤقت داخل المخيمات. وتُسجَّل هذه الجرائم في ظل إفلات تام من العقاب، وانعدام الحدّ الأدنى من آليات الحماية والمساءلة؛ وهو ما يفرض على المجتمع الدولي والمنظمات الحقوقية مسؤولية التدخل العاجل لحماية الضحايا، ومحاسبة المسؤولين عن هذه الجرائم الممنهجة.

وبهذه المناسبة تؤكد الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، مجددا على أن المغرب رغم تصديقه على اتفاقية مناهضة التعذيب والبروتوكول الملحق بها واحداثه للآلية الوطنية للوقاية من التعذيب، ورغم التوصيات الصادرة عن الآليات الأممية لحقوق الإنسان (التعاقدية أو غير التعاقدية، أو تلك الصادرة عن الاستعراض الدوري الشامل)، التي توصي الدولة المغربية بضرورة اتخاذ تدابير صارمة لاستئصال التعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وعلى احترام تعهداته بهذا الخصوص، فإن التعذيب وسوء المعاملة، لا يزالان قائمين ويمارسان من طرف مختلف الأجهزة الأمنية للدولة؛ سواء أثناء الحراسة النظرية، أو في السجون أو خلال المظاهرات السلمية.

هكذا تسجل الجمعية، بقلق بالغ، ما يلي:

← استمرار توارد الادعاءات بالتعرض للتعذيب وغيرها من ضروب سوء المعاملة، في مخافر الدرك والشرطة، وأحيانا بمقرات السلطات العمومية، ووقوع وفيات في ظروف غامضة أثناء الاحتجاز وداخل السجون، والاستخدام المفرط وغير المشروع واللامتناسب للقوة من طرف القوات العمومية أثناء تفريق الوقفات والمظاهرات والمسيرات السلمية للحركات الاجتماعية والحقوقية، أو في السجون التي تشهد اكتظاظا شديدا، أو أثناء منع المهاجرين/ات واللاجئين/ات، من العبور إلى الضفة الأخرى، أو أثناء استعمال السلاح الوظيفي من طرف الأشخاص الساهرين على إنفاذ القانون دون احترام المقتضيات القانونية والضرورة؛

← عدم إجراء خبرات طبية وتحقيقات فعالة بشأن جميع ادعاءات التعذيب وسوء المعاملة، وتجاهل الشكايات التي قدمتها الجمعية بخصوص هذه الانتهاكات، خاصة تلك المتعلقة بما تعرض له معتقلو حراك الريف، والأحداث المأساوية التي شهدها المعبر الحدودي بين الناظور ومدينة مليلية المحتلة، إلى جانب الوفيات المسجلة داخل السجون، وغيرها من الشكايات ذات الصلة؛

← استمرار تقصير الدولة المغربية في ملاءمة القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية مع الالتزامات المترتبة عن الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، وخاصة اتفاقية مناهضة التعذيب، فيما يتعلق بتعريف التعذيب. إضافة إلى التأخر في التصديق على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وعلى البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام.

وعليه فإن المكتب المركزي، للجمعية المغربية لحقوق الإنسان، إذ يدين كل جرائم التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، يجدد دعمه ومساندته لكل ضحايا التعذيب وسوء المعاملة، ويطالب ب:

← ضرورة احترام الدولة لتعهداتها الدولية بموجب اتفاقية مناهضة التعذيب والبروتوكول الاختياري الملحق بها، وذلك من خلال تنفيذ توصيات لجنة مناهضة التعذيب والمقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب وسوء المعاملة، إلى جانب الالتزام بقرارات الفريق العامل المعني بالاعتقال التعسفي، التي تدعو إلى الإفراج عن عدد من المعتقلين وتعويضهم. كما يُثمَّن تصديق الدولة على التوصية الأممية الداعية إلى وقف تنفيذ عقوبة الإعدام؛

← الإعلان الفوري عن نتائج التحقيقات التي تزعم النيابة العامة فتحها في العديد من قضايا التعذيب والوفيات الغامضة؛ سواء داخل مخافر الشرطة أو المؤسسات السجنية، أو أثناء نقل المحتجزين من السجن أو المخفر إلى المستشفيات، مع ضرورة ترتيب الآثار القانونية المترتبة عن هذه التحقيقات؛

← الإسراع بتقديم التقرير الدوري الخامس إلى لجنة مناهضة التعذيب، طبقا للمادة 19 من الاتفاقية، والعمل على تدارك التأخر الكبير الذي تجاوز عشر سنوات، مع نشر تقرير اللجنة الفرعية لمنع التعذيب عقب زيارتها للمغرب في الفترة ما بين 22 و28 أكتوبر 2017؛

← مراجعة الإطار القانوني والتنظيمي للآلية الوطنية للوقاية من التعذيب، في إطار تشاور فعلي وجدي مع المنظمات الحقوقية، بهدف ملاءمتها التامة مع مقتضيات البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب، ومع مبادئ اللجنة الفرعية لمنع التعذيب بشأن الآليات الوقائية الوطنية، وضمان تمكين هذه الآلية من صلاحيات واضحة وفعالة، لا سيما حق القيام بزيارات مفاجئة لجميع أماكن الاحتجاز دون استثناء؛

← إجراء مراجعة شاملة للقانون الجنائي قصد ملاءمته مع اتفاقية مناهضة التعذيب، بما يضمن:

اعتماد تعريف دقيق وكامل لجرائم التعذيب، يتوافق كليًا مع التعريف الوارد في الاتفاقية وحظر التعذيب؛

عدم الافلات من العقاب في جرائم التعذيب، ووجوب إلغاء التقادم على ممارسة التعذيب؛

تناسب العقوبات المطبقة على جريمة التعذيب مع خطورة هذه الجريمة؛

ضمان حماية المبلغين والضحايا بتوفير الحماية القانونية للمشتكين، الشهود والمبلغين ضد التعذيب من أعمال الانتقام والتخويف، بما في ذلك التهديد بتوجيه اتهامات مضادة في حقهم؛

وضع حد لأي شكل من أشكال الاحتجاز غير القانوني للأشخاص، وإنشاء سجل وطني للمحتجزين يتاح لأسرهم ومحاميهم؛

تطبيق العقوبات الجنائية المستحقة على المسؤولين المباشرين وغير المباشرين عن ارتكاب أفعال التعذيب؛

إلغاء قانون الإرهاب 03/03، مع وضع تعريف واضح للإرهاب، منسجم مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان؛

إلغاء التقادم عن جرائم التعذيب وضمان عدم الإفلات من العقاب؛

مراجعة الإطار المنظم للطب الشرعي وملاءمته مع المعايير الدولية، وسد النقص الحاصل في عدد الأطباء المتخصصين في الطب الشرعي؛

مراجعة قانون المسطرة الجنائية لتتوافق مع المعايير الدولية، وبما يضمن صيانة حقوق الموقوفين/ات والمعتقلين/ات منذ لحظة التوقيف، وخاصة الحق في الاتصال بالأسرة أو بأي شخص يختارونه، والحقهم في الاتصال بمحام، مع ضمان حصول جميع المحتجزين/ات على مساعدة قانونية وقضائية مجانية طوال مراحل التقاضي؛

تقوية أسس وضمانات المحاكمة العادلة وإجلاء الحقيقة في قضايا التعذيب، من خلال ضمان عدم قبول المحاكم لأي اعترافات منتزعة تحت التعذيب أو سوء المعاملة، بالإضافة إلى إخضاع القضاة والنواب العامين والمحامين والأطباء لبرامج تكوينية متخصصة في الكشف عن حالات الاعترافات التي تُنتزع بالتعذيب؛

إلغاء عقوبة الإعدام باعتبارها أشد أشكال التعذيب والمعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة، وتحويل الأحكام الصادرة بها إلى عقوبات سجن محددة، مع تحسين ظروف السجناء.

فتح تحقيقات شفافة وفورية حول مزاعم التعذيب الناتجة عن الاستخدام المفرط للقوة أثناء فض لتظاهرات السلمية أو ما يسمى بالتعذيب وسوء المعاملة غير الاحتجازيين؛

إدراج حظر التعذيب في برامج التربية والتكوين، وكذا في برامج التكوين والتكوين المستمر للموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، أو غيرهم ممن تكون لهم علاقة بالاحتجاز كما هو وارد في المادة 10 من الاتفاقية؛

تمتيع جميع ضحايا التعذيب وسوء المعاملة بالحق في جبر الضرر وإعادة التأهيل الطبي والنفسي والاجتماعي لهم ولأسرهم، مع الكشف عن الحقيقة في كل ملفات الاختطاف القسري بما فيها الملفات العالقة؛

إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين، وعلى رأسهم معتقلو حراك الريف وضحايا حرية الرأي والتعبير، من صحافيين ومدونين/ات ونشطاء حقوق الإنسان والحركات الاجتماعية، ووضع حد لكل المتابعات الأمنية والقضائية بسبب ممارسة حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي.

المكتب المركزي
الرباط، في 26 يونيو 2025

حدث الأسبوع

المؤامرة التي تأتي بعد الإبادة

المصطفى خياطي

في الخبر، اتفاق ترامب ونتنياهو على وقف العدوان. وفي السياق جريمة صهيو /أمريكية في حق الشعب الفلسطيني واستعارها منذ أكتوبر 2023 ،و بعد اثني عشر يوما من العدوان الصهيوني الإمبريالي كذلك على إيران. العدوان الإجرامي الأول خلف في صفوف شعب أعزل عشرات الآلاف من الشهداء ودمار رهيب في البنيات التحتية والمساكن والمدارس والمستشفيات وآلاف اللاجئين والنازحين. وفي خضم ذلك كان ترامب قد أحكم للتو قبضته على بعض دول الخليج ومرغ كرامتهم في الوحل بعد أن استخلص ما استخلصه من ملايير الدولارات. وأحكم تحييد سوريا بتفتيتها وإهدائها على طبق للإرهابيين للإجهاز النهائي على وجودها السيادي، وإغراء تركيا بحصتها من الكعكة السورية. ورغم الهبة الشعبية والطلابية العالمية الداعمة للحق الفلسطيني وإدانة جرائم الصهيو/أمريكية فوق أرض فلسطين. ورغم قرارات الجنائية الدولية، الآن يطلع علينا خبر مفاده أن ترامب ونتنياهو اتفقا على وقف العدوان في غزة في غضون اسبوعين؛ ولماذا اسبوعين وليس الآن؟ وسيتم تكليف مبعوث أمريكا إلى الشرق الأوسط ستيف ويتكوف بتبليغ شروط هذا القرار خلال لقائه مع ممثلي المقاومة الفلسطينية وبدون أية وساطة.

القرار المؤامرة حدد له أسبوعين لبدء سريان تنفيذه وتفعيله، ما يعني إعطاء مهلة للآلة الإجرامية الصهيونية لمزيد من القتل والتدمير وربما إحداث صدمة إنسانية، علما أنه خلال حرب ال 12 يوما ضد إيران تصاعدت وتيرة الإجرام والإبادة الجماعية بشكل رهيب في وقت كان العالم منشغلا بأحداث الحرب وتساؤلات مدى إمكانية اللجوء إلى السلاح النووي ودور روسيا والصين وكوريا الديمقراطية واليمن. هذا من جهة. ومن جهة أخرى، إن مدة اسبوعين ستكون كافية كذلك للقيام بتسريبات تخص شروط إبرام وتطبيق اتفاق وقف العدوان، ومدى استعداد الشعب الفلسطيني ومقاومته للتجاوب معها، وجعلها (أي الشروط) أمرا واقعا مقابل وقف الفضاعات التي يقترفها الكيان الصهيوني في غزة. ومن بين أهم الشروط التي تم الحديث عنها : سيادة الكيان الصهيوني على جزء من الضفة الغربية والسيادة الجزئية كذلك على إدارة شؤون الضفة، وإعطاء إدارة قطاع غزة لأربع دول يذكر منها مصر والإمارات والكيان وأمريكا. ثم هناك من بين الشروط المتحدث عنها إطلاق سراح ما تبقى من أسرى صهاينة وخروج قيادات المقاومة من القطاع وطبع بعد وضع السلاح وتسليمه للإدارة الجديدة : (أمريكا والكيان ومصر والإمارات). وطبعا مقابل هذه الشروط توجد إغراءات كما يسميها ترامب، وتتجلى في استكمال مسلسل التطبيع ورفع العقوبات على سوريا ومساعدتها اقتصاديا وماليا، وإغراء لبنان بنفس الدعم والمساعدة لتجاوز أزمته النقدية والاقتصادية وتمكينه من استثمارات كبيرة في المجال التكنولوجي بمساهمة ايلون ماسك وإقامة ثاني اكبر سفارة أمريكية في الشرق الأوسط على أرض بيروت. بالإضافة طبعا إلى صفقات إعادة إعمار غزة بعد حلم تهجير سكانها وتحويلها (حسب حلم ترامب دائما) إلى منتجع. وهذا المخطط كله تسميه أمريكا إطارا لحل الدولتين :يا سلام! ويتم استعمال عبارة حل الدولتين لاستدراج السعودية ولبنان إلى مستنقع التطبيع مع ضمان دخول سوريا فيه.

إن هذا المخطط /المؤامرة لو تم تمريره وتنفيذه باعتباره سيناريو جهنمي لإعادة رسم خريطة الشرق الأوسط في أفق إخراج خريطة مشروع الشرق الأوسط الكبير، يعني مزيدا من الأطماع التوسعية الاستعمارية في اتجاه الأردن ومصر ثم شمال أفريقيا. ولن يمر هذا إلا على جثث شهداء الشعب الفلسطيني والتخلص من إيران كقوة إقليمية رادعة ومواجهة روسيا والصين من موقع شاسع وقوي.

إن هذا المخطط / المؤامرة لو نجح (وهذا أمر مستبعد لأنه سيقابل برفض المقاومة الفلسطينية وجزء من الجيش المصري)، سينتج عنه تغيرات كبيرة في التقاطبات والتحالفات. وسيكون من الصعب بل المستحيل إعادة عقارب الزمن إلى مرحلة المقاومة والأمل في دولة فلسطينية حرة ومستقلة وعاصمتها القدس وشعب ذي سيادة وتقرير مصير.

فلا خيار أمام شعوب المنطقة والشعوب العربية وأحرار العالم إلا تكثيف النضال وتنامي الضغط على الأنظمة والمؤسسات الأممية القائمة لدحض هذه المؤامرة وردها على أصحابها.